

مكرر عشر

والمنع عليه والناس خمسة عشر أعضاء إذا اضاف الطلاق إليها يقع أنت
طالق نفسك طالق جسدك طالق جسدك طالق بدلك طالق رأسك
طالق رقبك طالق عنقك طالق وجهك طالق فمك طالق فرك طالق
ومنك طالق جرو منك طالق خمسة عشر أعضاء إذا اضاف الطلاق إليها
لا يقع إذا قال شرع طالق انفك طالق يدك طالق جلدك طالق فاك
طالق فخذك طالق ظهرك طالق بطنك طالق لسانك طالق اذنك فراك
صديق عينك ففك فديك

في الطلاق خمسة عشر لفظا إذا جعل الرجل امرها بيدها أو بيدها
لا يقتصر على المجلس قول الرجل لا خير طلاق امرأتى وقوله لا خير طلق نفسي
متى شئت وانت طالق إذا شئت وانت طالق إذا ما شئت أو وقت ما
شئت وحيت شئت وانت طالق إذا دخلت مكة لا تطلق إلا بكه ولو قال
انت طالق عند وقوع الطلاق عند طلوع الفجر والعقد ولو قال إذا حضت
فانت طالق فأت الدم إذا استكمل استمر الدم لم يدرى ما وقع الطلاق
من خضاضت ولو قال إذا حضت خضضت فانت طالق لم يطلاق حتى تغسل
من خضاضتها ولو قال انت طالق كيف شئت فقامت من مجلسها طلقت
عند أبي حنيفة رجوع وقال لا تطلق المرأة في المجلس أربعة ألقا لا يقتصر
على المجلس قول الرجل طلق امرأتى أو شئت وقوله لا خير طلق نفسي
اختار ما لم يك بيدك باللفظ لا أول إذا طلق يقع واحدة رجعية وفي
الخنعة إذا اختار نفسها تقع واحدة بائنة من غير نية ولا يقع أكثر من

من واحدة وان نوى في الامر باليد يقع ما نوى لا ايندا اثنتي يقع
 واحدة ولا بد من ذكر النفس في كلا او كلاهما اثنا عشر لفظ يقع الطلاق
 باجابتها اذا جابت طلقت وان قامت من مجلسها واخذت في عمل
 آخر خرج الامر من يدها قولها زوجتي طالق ان كنت او هي بيت
 او ضيعة واجبت او تحبني او تبغضني او تحبني كذا وكذا او تبغضني
 كذا وكذا او تكرهين الطلاق او تسائرين الطلاق او كرسيك يحكم
 بالطلاق وان في قلبها خلافه اظهرت باب الملع
 الملع طلاق باين ويلزم المال لان يكره لراخذ العوفين اذا كانت
 المستوزعة قبله فان قالته خالتي على ما في يدي من مال وليس في يديها
 شيء يقع الملع بها ان كانت قد قبضت يدها الرق وان قالت
 خالتي على ما في يدي من مال وليس في يديها شيء يلزمها الملع ولهم واذا قالت
 خالتي على ما في يدي من عشرة يلزمها عشرة درهم واما جازان يكون مهرها ان
 يكون بدلا في الملع والخط الملع اربعة خالتي على الف درهم
 او باينك على الف درهم او فارقك على الف درهم او طلقك على
 الف درهم الاستثناء في الطلاق على احد عشر وجهها قولها انت طالق
 ان شاء الله وشاء فلان انت طالق ان شاء الله انت طالق بميتة الله
 انت طالق ان شاء الله وشئت انت طالق ان شاء فلان وشئت انت
 ان شاءت هي وبنها وشاء فلان وبنها لم يقع وقولها انت طالق في حجة
 في طاعة الله وشاء الله انت طالق في قدرة الله انت طالق في

حكم الله انت طالق في ارادة الله لا يقع الطلاق بهذه اللفاظ كلها
واو قال انت طالق في علم الله يقع في الحال الحال
لا يجوز النكاح في العدة والعدة على اربعة عشر يوما عدة ببلدة قرو
وعدة بقرتين وعدة ببلدة شهر وعدة باربعه اشهر وعدة ايام
وعدة بشهرين وخمسة ايام وعدة بثلث حيض واربعه اشهر وعشر
وعدة بوضع الحمل وعدة الى سنتين وعدة الى تسعين سنة وثلث اشهر
الى شهرين وتسعة وعشرين يوما وثلث حيض بعد عدا وجميع العشر
وعدة بثلث حيض لا يولد واربعه اشهر وعشر ايام وعدة بقرتين لا
وشهرين وخمسة ايام وعدة بثلث حيض في اللوة والوفات اما
العدة الاولى فعدة الحرة المطلقة ذات حيض واما الساقية الامة
المطلقة اذا كانت ذات حيض واما النكاح فعدة الحرة المطلقة صغيرة
كانت اويسة واما النكاح فعدة الامة المطلقة صغيرة كانت اويسة
واما النكاح فالمرأة الموقوفة عليها زوجها واما الساقية التي تصير اربعة اوج
فمن طلق زوجة الحرة طلاقا باينا وهو مريض مائة في عدها او كان له
امرأتان او ثلث او اربع فعلى احدكن طالق فمات قبل البيان يجب على كل
واحدة منهن اربعة اشهر وعشر ايام يتكفل فيها بثلث حيض او زوج امرؤ له
من رجل فمات المولى ومات الزوج وبين موتها شهرين وخمسة ايام لا يطهر
ايها مات او لا يلزمها اربعة اشهر وعشر ايام يتكفل فيها بثلث حيض وكذلك
ان لم يكن كذا كان بين موتها ولامن مات او لا فعدة اربعة اشهر وعشر ايام

يستكمل فيها ذلك حيض عدتها وعندها في حنفية زوج عدتها اربعين شهرا
 وعشر لا حيض فيها وكذلك ان علم ان بين موتها الاقل من شهرين وخمسة
 ايام وعدتها اربعين شهرا وعشر لا حيض فيها ولا خلاف وانما في الموالف
 او لا وهي تحت الزوج او في عدة من طلاق رجعي عزائم الزوج تتبدل
 ما بهما شهرا وعشر وان كانت العدة من طلاق باين لا يلزمها عدة الوفاة
 والطلاق فعدة الطلاق والعناق والوفاة بوضع الحمار فان بقي الحمل
 الى سنين من نكاح طلقها يثبت نسبها ولا ينقص العدة بوضع الحمار وان جاء
 لاكثر من سنين يزوج ولا يثبت نسب ويحكم بانقضاء عدتها منذ سنة اشهر
 وتترد نفقتها ان كانت قبضتها عند ابي حنيفة ومحمد هما وعندها في
 ينقض عدتها بالوضع وان لم يثبت نسبها اما الناسخ ان ينقطع حيضها
 بعد الطلاق فقبيل الى ان يصيرها ستين سنة ثم تعد بثلثا شهر ثم زوج
 وكذلك لو اعدت بقرون ثم انقطع الحيض بقبيل الى ان يصيرها ستين سنة
 ثم تعد بثلثا شهر وان كانت عدة امهاتها واخواتها انقطاع الحيض
 قبل ستين سنة فوخذ بها من وان كانت عدة من انقطاع الحيض بعد
 ستين سنة لا فوخذ بذلك ويؤخذ بستين سنة واما العاسر في معيرة
 طلقها وزوجها فنفقت بثلثا شهر الا يوما ثم حاضت فالمريض بثلثا حيض لا ينقص
 لهما او كانت آيسة فاعدت بثلثا شهر الا يوما ثم حاضت فالمريض بثلثا
 حيض لا ينقص عدتها واما الحارث وعسر امرأة الفقير والمرثاة فان زوجها
 الحارث وقال بعضهم الى اية سنة وقال بعضهم الى اية وعشرين سنة

واما الثاني عشر جلا طلق زوجته طلاقا جليفا فاعتدت بثلث حصر لا
 يواقيت الزوج يلزمها اربعة اشهر وعشرا واما الثالث عشر جلا طلق
 زوجته الامة جليفا فاعتدت بخمسين ايوما فاذا تزوج يلزمها
 شهران وخمسة ايام واما الرابع عشر جلا طلق امرأته او مات عنها او جلا
 ولحق امرأته في نكاح فاسدا او بينه عقد ففرق بينهما او مات عنها تصد عنه
 بثلث اقربا وان آتت امرأته او المولود او المولودة في نكاح فاسدا او في غير عقد
 وصغيرا وكيفية فدية من ثلث اشهر في الحيوة والوفاء جميعا مستحق للنساء
 بحكم النكاح من في العدة المختلفة يتزوجها الزوج في العدة واما المولود
 اعتقها سيدا حيا يتزوجها في العدة والامة اذا اعتقت فاخارت نفسها
 يتزوجها زوجها في العدة والكلاهما اذا اكدب نفسه يتزوج الملاحنة
 في العدة عند الوحيقة ومحمد بن عبد الله بن عمر النساء لا عدة عليهن المطلقة
 قبل الدخول ولا قبل بيته دخلت دارها بامان وترك زوجها في داره
 والاخنان يتزوجها في عدة واحدة يضيح النكاح بينهما ويجمع بين اكثر
 من اربعة نسوة يضيح النكاح بينهما خمسة من النساء لا يلزم من الانفاذ من
 الزينة المطلقة الرجعية والعدة من نكاح فاسد والمطلقة الصغيرة
 والمطلقة النسيئة عزوج مسلم وامرأته اعتقها سيدا او مات عنها العدة
 ينقذ اربعة مواضع صغيرة بلغت في خلال العدة تستأنف العدة بالمحضر
 آتت في خلال العدة تستأنف العدة بالاشهاد المطلقة الرجعية
 اعتقت في خلال العدة او مات عنها زوجها اعتقت في خلال العدة

واما اذا اراد احد الزوجين ثم اسلم يتزوجها
 والصغيرة اذا ادركت واختارت
 نفسها يتزوجها في العدة

مطالعة فقه من النكاح العدة
 اربعة
 عليه

تتألف عقد الحرائر والمطلقة الرجعية إذا مات عنها زوجها أثناء نف
عده الوفاة وتطارد الطلاق أما المريض إذا طلق امرأته ملكاً أو ابناً
نمات وهي في العدة تمت وتنتألف عقد الوفاة يتكامل فيها الخوض
عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما عن غير نفقة النساء يتوقف جواز النكاح من
على انقضاء العدة الأولى نكاح اخت المرأة وعمتها وخالتها ومبنت أخيها
ومبنة أخيها والأصل فيها أن كل شخص لو كان أحدهما ذكراً والآخر أنثى
لا يجوز النكاح بينهما فإذا كانا اثنين لا يجوز الجمع بينهما إلا في مسئلة
واحدة وهي المرأة مع ابنة زوجها كانت له قبلها لو كانت البنت أسناً
لا يجوز أن يتزوج بالولادة مخرجين للرجل أن يجمع بينهما في النكاح والنساء
نكاح الخامسة ونكاح الأم على الحرة ونكاح اخت الموطوءة في نكاح وتا
أو في مبردة عقد ولا نكاح الأربع إلا بعد انقضاء عده الموطوءة ونكاح
العدة مع رجل اجنبي ونكاح المطلقة الثلث ولا يجوز إلا بعد انقضاء عده
الزوج الثاني وقول في الأمه المشتركة لا يجوز إلا بعد مضي قرن أو شهرين
كانت أيسة والمرأة الحامل من الرأيا يجوز نكاحها ولا يجوز وطئها إلا بعد
الوضع والمريضة إذا سلمت في دار الحرب وهاجرت إلى النجاسات يجوز نكاحها
وإن كانت حاملاً ولا يجوز وطئها حتى تضع في رواية عن أبي حنيفة
في رواية أخرى لا يجوز نكاحها حتى تضع وإن لم تكن حاملاً فلا عدة عليها
نكاح أبي حنيفة ويجوز نكاحها وطئها في الحال وعند صاحب الزميتها
العدة في السجدة لا تقطع حتى تحيض ويعني شهرين كانت صغيرة أو أيسة

وكانت كاتبة ووطئها لها لا يجوز حتى يعقوا ويجزوا في نكاح الوثنية
والمرتدة والنجسية لا يجوز حتى تسلم خمسة وعشرين اصناف من الاموال لا
وطئ من اذا اشترى ما وبنا فوطئ حرره ووطئ البنت ولا تحل وان
باع الامرا وان وطئ البنت حرره ووطئ الامر ولا تحل وان باع البنت
ولو طلق امرأته لا امته ثنتين غرستها لا يحل له وطئها امرأته بزوج بوج
آخر ويطاها وتنفق عنها وكذلك لو طاهر منها امرأته لا يحل له
وطئها حتى يكفر عن طهرها وكذلك لو طاهر منها ثنتين غرستها
لا يجوز حتى يتزوج بزوج آخر ويطاها وتنفق العدة فان فعل ذلك
لا يحل له وطئها حتى يكفر عن طهرها ولو اتي منها بطلقة ثنتين فتنه وجبت
بزوج آخر بعد ما تاتي الاول ان قرها يلزم كفارة العين وان لم يقرها
حتى مضت بعد ما تاتي الاول وان طلقها وتزوجت امته يكون للزوج وطئها كراهية
تفريقها لا كراهية تحريمها وامته حلت من غير الحول لا يحل له وطئها وامته
مشتركة بين اثنين لا يحل لاحدهما وطئها وامته وطئها رجل حرما او جلا لا
يجزى على الابن وطئها وامته طاهره لا يحل للولد وطئها وان وطئ امته
لا تحل له ووطئ اخنها وعمنها وحالها وبنت اخنها وبنت اخنها واخنها من
الرضاع وكذلك لو تنهج امته غرستها اخنها وعمنها او طلقها او بنت
اخيها او بنت اخنها لا يجوز وطئها وان اشترى امته ووطئها لم يشرى
اخيها لا يحل له ووطئ منده ويحل له ووطئ الاول وان لم يكن ووطئ الاول
فمن الخيارات ووطئ منده او تلكه او وطئها او باسرها لم يشرى ولا يحل حتى

٢٩
حتى يبيع احدها او يزوجه جلا ثم يحل له الثانية ولكن المستحب
ان لا يبيعه حتى يضي على اخنها قروح ولو طلقها تزوجه او هي في العدة
يحل له وطى الاثمة الاولى واذا انفقت عدها حرمتا جميعا حتى يبيع
احدها او يزوجه جلا ولو باعها ثم ردت عليه بعيب حرمتا جميعا
ولو اتردت احدها لا يحل وطى الاخرى وكذلك لو حرمتا احدها او اوجها
او تزوها لا يحل له وطى الاخرى وكذلك لو ابقته احدها من قبل الاسلام
او تزوها من قبله فاسد لا يحل له وطى الاخرى ولو كانا نيا احدها او غنما
انعتق ففصا منها او باع ففصا منها وسلم او قهرها الكفار في دار الحرب او
الدار الحرب او تزوجه فاسد ودخل بها الزوج وان فرق بينهما
فاذا امتعتة يحل له وطى الاخرى فاذا انفقت عدها حرمتا وطى
فاذا في هذه المسائل له وطى الاخرى

الرجعة
الرجعة تحصل بالقول او الفعل اي باحدى معانيتها متى حصلت من جهة
كان من رجعا للجماع او الفيلد للسهوة او المباشرة للسهوة او النظر الى فرجها
بشهوة او قولها ارجعتك او ارجعت امرأتى ويستحب ان يشهد على الرجعة
شاهد من المسلمين من جهة ما تحصلت به الرجعة اذا باصغت زوجه او
تلبته او باسدتة كان الزوج طائعا لذلك او كرها ويقطع الرجعة
اشياء اذا كان حيضا عشرة ايام او قطع الدم وكان حيضا عشرة ايام
فلم يقطع الدم وكان حيضا ما دون العشرة فانقطع ويضي عليها وقتها
او اغسلت وبقى عليها المعة او اغسلت وتركت المنيضة والاشياء

مجلس
عبد بن عبد بن عبد

او غنيت بسو الخار و همتا نك سائل بحب معرفتها و العلم باعلى كرامة
بجواب الاله في عنقه حرام ان اراد بالطلاق كان طلاقا و ان اراد
اليمين كان يمينا و ان اراد بالطهار كان طهرا و ان لم يكن له نية و لو حل
منه و ان يطلق بيمين او قال لن و جهاد است از من باز در كفت باز
يكرا ن نوى به الطلاق و يقع الطلاق و ان لم ينو لا يقع و ان تشاجرت
مع زوجها فذلك كابين يس توها كرم درست از من باز در افتاد
نكسرات چند از تو باز داشت لا يقع الا طلعة واحدة باينة و يحتاج

في ذلك الى عقد جديد
و بالامه و بالهاء اللام لا يحل للظاهر انما من نسب و مصلح او صهر
و هي ثمانية الفا و قد كانت على كظم اى و انت على كظم اى او كخرج اى
او كخدا اى و انت على كفلى اى و انت على كج اى طاهر منك انا منك
مظاهر و حكم الطهار حرمه الوطى و القبله و الملاسة الى ان يكفران و طهارا
قبل التكفير يلزمه الاستغفار و لا يلزمه شئ سوى الكفارة الاولى و لو لم
استأمر و ولد او مدبره لا يجوز الا ان يكونا لامته من وجه ثلثة الفا
ترج الى نية ان اراد الكرامة فهو كالم قال و ان اراد الطهار كان طهرا و ان
ان اراد بالطلاق كان طلاقا و ان لم يكن نية لا شئ عليه عتد الى خيفة
و عند ابو يوسف موعين و عليه كفارة اليمين و عند محمد هو طهار
و عليه كفارة الطهار و قد كانت على سئل اى انت على حرام كفى كفارة الطهار
نكسرات قبل السير و حرم رقية مؤمنة او كافرة صغيرة كانت لو كبر

وكيفية ذكر كان أو أنى فإن لم يقطع فصيام شهرين متتابعين لم يقطع
فاطعامه من نسكنا وأن جامع التي طام منها في ظلال الصوم في الليل
عائدا أو إليها غايًا امتانف الصوم وإن جامعها في خلال الاطعام
فإنه لا يتألف الاطعام ويجزئ التقديت والتقية فيما قل اكله أو كثر
مستند للصوم في الرقبة لا يمنع التكفير عن الظاهر إلا في الأجزاء التي
اليد الواحدة والرجل الواحدة أو يقطع إحدى اليدين وأحدى الرجلين
من خلاف سبعة عشر من الرقاب يجوز اغناهم الكفارة للجوف والذين
والقصد و يقطع الأمامين وأسر اليدين والرجلين والأغني والاصوب
والأخرى والمرتد و يقطع اليدين والرجلين ويغسل في الحوت والذين
والأولاد والكاتب إذا كان قد رأى نيا كفايته والعبد المثلث ثلثين
والكفار من جوع عنها العتاق الرقبة الكافرة كفارة الفطر والظواهر التي

ولا يجوز كفارة العقل

هذه الأيلاطة اربعة اشكال زوجا حرا وعبدًا سبعة ايمان يصير بها
الرجل موليا أو لدا أو لدا أو لدا اربعة اشكال اربعة اشكال اربعة
أو قال عبدى حرا أو قال أن قرنك فخطبته أو على عمر أو على صورة أو
على صدقة يكون موليا فإن قرها كقر عن يمين كفارة البين وعن يمين
الطلاق والعناق وغيرها الرضا حلفها أو قال في الصيام الحج العمرة
لصدقة أو لا أو بدين لا يكون موليا اربعة ايمان لا يصير الرجل بموليا
أو حلفها أو قال اربعة اشكال الحرة أو قال من ستر من في الامتد أو حلف

لا فخر في هذا او في هذه البيت او في هذه الدار سنة الفاظ يصير
الرجل بها موليا قوله واحد لا اقول واحد لا اطاء لك واحد لا اغتسل
منك من الجنابة ثم اربعة الفاظ لا يصير الرجل بها موليا الا ان يريد بها
الايلاء قوله واحد لا اقول واحد لا اطاء فراسك واحد لا ادخل
عليك واحد لا اجمع راسي وراسك في الخاف واحد وان قال لها في المجلس
الواحد نكح مرات واحد لا اقولك اربعة اشهر وقربها في المدة يلزم ذلك
كفارات وان لم يقربها حتى مضت المدة نفق طلاق واحدة باينة عندها
وعنه يهدى صح نكاحا وان الى منها لم يطلقها نكاحا لم يزوج ويرتفع
حكم الايلاء حتى لو لم يقربها حتى مضت المدة لا تطلقها لكنه لو قربها في المدة
يلزم الكفارة وكفارة الايلاء هو العين سواء وان كان الايلاء على الابد
او الخلف ولم يوقت فكل مرة قضى وقعت طلاق باينة اذا كانت زوجية
عقبها كن ولم يقربها فان عادت لم يعد زواج ولم يقربها حتى مضت
المدة لا تطلق هذا الايلاء ولكن العين باقية ان قربها كفر عن يمينه قوله
انت على حرام على خمسة او جبارا اراد باليمين كان مينا وان اراد بالطلاق
كان ظاهرا وان اراد بالطلاق فهو طلاق باين لان ينوي به المثلث وان
اراد بالكذب فهو كاذب وان اراد بالخبر كان مينا ويكفي ايلاء في
قوله جميعا
ان يقول لا امرأتك يا فلانة وقال هذا الولد ليس مني فان سكنت ولم
يرتفع الامر الى الحاكم كان افضل وان رفعت اليه وانكر الزوج القذف

قوله واحد لا اقول واحد لا اطاء
قوله واحد لا اقول واحد لا اطاء
قوله واحد لا اقول واحد لا اطاء
قوله واحد لا اقول واحد لا اطاء
قوله واحد لا اقول واحد لا اطاء

بعد ولا يختلف ولكننا نستشهد شاهدين فإن قامت شهود
 أو فرد الزوج من زوجة فجلد ما نون جلد ولا تقبل بها فبدأ وان اقر
 بالرجل فطالت صدق يقام الرجل حتى يقول اهدى الله في امر الصادق
 فيها ربهما من الزنا يقولها اربع مرات ثم يقول المرأة الخامسة ان هذه الله
 عليه ان كان من الكاذبين فيها ماها بغير الزنا يشترطها في جميع ذلك
 ثم يقام المرأة فان اقرت وقالت هو صادق زنت فافرت ذلك اربع
 مجالس ثم جردت ان قالت هو كاذب فيما را في يقول اربع تشهد بالله
 ان الكاذب من فيما را في بغير الزنا وتقول خاسا
 من الصادقين فيما را في بغير الزنا فان القنة

قال زعيمنا في كتابنا في الزنا
 من الزنا في كتابنا في الزنا
 من الزنا في كتابنا في الزنا

اينة ولا محل للزوجها الا بارة
 من جلد ما نون جلد
 بانة او يقدف غيره فجلد ما نون جلد فحينئذ محل الملاعة
 لابي يوسف مع المداعنة لا يجتمعان بذا وان استغ الزوج
 للامان حسبها الحكم حتى يكذب نفسه فجلد ما نون جلد وان استغ
 المرأة حسبها الحكم حتى تلعن او تصدق الزوج واذا تلعن انقضى
 نسبها والحقة بالمداعنة ما صنع يصح نفيا لو لدفعها وتلاع عن ان ينفي
 عقيل لارة او في الحال التي يقبل التسمية او في الحال التي يتبع فيها الة
 ولارة اربعة اشياء لا ترجى العان اذا قد اموال ولد في بطنها او كان
 بولد في بطنها ولدا حيا مرات واستغلت سقطا قد استبان خلقه

قال زعيمنا في كتابنا في الزنا
 من الزنا في كتابنا في الزنا
 من الزنا في كتابنا في الزنا

وأن لم يكن من خلقة لا يصح فيها ولكنها تدفع الصلاة أي أجزائها بيمينها
 وبين عشرة أيام وإذا سحرها الدهر كدخول في استخافة وأما لا يجب
 اللعان إذا كان الولد في البطن أن قال ليس جلد مني فإذا قال زنت فهذا
 الجحد الزنا لا عن ولكنه لا يحكم بانتقال الجحد ولو لدت ولدين في بطن
 واحد ففي الأول وأعرف بالثاني ثبتت بينهما جميعاً وحده الزوج والآخر
 بالاول وفي الثاني ثبتت بينهما وتلاع عن سبعة نفر الزوج وجنات العاني بينهم
 واحد إذا كان الزوج صبياً أو مجنوناً أو كافراً أو خرساً أو سلفاً للمرأة
 يهودية أو نصرانية أو امرأة أوروبية أو مكنتة أو امرأة ولد أو عبد
 كدائرة يهودية أو نصرانية أو رجلاً كدائرة محدودة في القذف وفي هذه
 المسائل كلها إذا قال إن زانية لا يجب جحد ولا لعان ولكنه يبرأ في البالغ
 المقتول والمراحم المسلم إن يكن ما حده القذف للمرأة المحدودة في القذف
 إذا قذفته زوجها يلزمها ثمانون سوطاً والعبد إذا قذف زوجته الحرة
 المسلمة يلزمها سبعون سوطاً والاعمى والكافر إذا قذف زوجته أو أخته أو
 ما قد قذف أربع نسوة يلاع عن كل واحدة منهن كما ذكرنا في الواحدة وتسمى
 أقام الزوج شاهدين على أقاربها باليمين كالعان والمختار والمرأة
 المحرم بالزواج أنما عشرة لا مرة
 وللحن من قبل الأب والأم ما نعت ما لبنت وبنت الولد ما نعت
 وبنت المرأة المصنعة من خمسة من لبن أو لبن غير ذلك والاخت وبنت الأخ
 وبنت الاخت والعم والعمالة وامرأة الابن وامرأة الأب سواء كان حياً

من القربات وحرمة النكاح من جهة الرضا لا تبقى الرضا الا امر
 صغير الرضا واخت ابنه الرضا يجوز لها ان يتزوجها وكل من
 اذا اجتمع على يد واحد لا يجوز لاحدهما ان يتزوج بالآخر والتقدم
 في حرمة الرضا تكون شهر عند أبي حنيفة وعند ما حنن وعند من
 ذلك من غير عند الحسن البصري اربع سنين وعند من جميع العمر ما يشاء
 يقع بها التحريم اذا اوجرت في حلقه او استعطى او جلبت لزوجها فانها
 ثمز بالصبو وجلب بعد موتها فربما يعصى او اخلط اللبن بالماء واللبن
 غالباً واخلط بالعامر وكان اللبن غالباً او جلبت لزوجها فربما
 المصبي ينعى الرضا منها عند أبي حنيفة وفي يوسف وعند محمد ربح
 بعين الكثرة فان كانا سواء ثبت منها فان نزل للبكر لم ينفق نصف مبيتا
 فلو بدلت التحريم وان نزل لرجل لم ينفق نصف مبيتا لم ينفق به التحريم حل
 زوج برضاها فوضعها امرأة معها او مرتباً عليها لانهما صارتا اثنتين
 في حالة واحدة فصارتا اثنتين في النكاح فيفسد نكاحهما وان تزوج
 ثلثاً فاضعت امرأة جميعاً يفسد نكاحهن لانهن صارت اثلاث في حالة
 واحدة وانما وضعت مرتباً تحريم الاولى والثانية عليه ولا تحريم لثالثة
 لانها ارضعت الاولى لم ترقى الفرقن فحين ارضعت الاخرى صارت اثنتين
 فصارتا اثنتين في النكاح وكما هما حين ارضعت الثالثة
 صارتا اثلاثاً لكانها اثلاثاً في نكاحهما
 ولا ينفق من ارضعها فلا يفسد النكاح
 رجل الكبير

ومبنيهما فامرعتا الكبيرتين الصبيتين اذا رضعتهما معا من عليهما
مرتا ما وابنتين في حال واحدة فصارتا معا بين امرئتين في النكاح فيجوز
عليهما ما اذا رضعتهما مرتين عتبرا الكبير والصغيرة الاولى وتبقى الصغيرة
الاخرى في نكاحها لانها لما رضعتهما الاولى صارتا اما بنتا اما اخرى اجنبية
يفسد نكاحها فحين رضعتهما الاخرى صارت بنتا الكبيرة ولكن الكبيرة ليست
في نكاح وكذا الصغيرة الاولى فلم يصح جامعتهما الا مرة واحدة والبنت والاكبر
الا حوا ولكن ان دخل بالكبيرة يفسد نكاح هذه الصغيرة
ولو لم يكن دخل بالكبيرة لم يفسد نكاح الصغيرة
لانها بنتا واذا لم يكن دخل بالكبيرة فلا يفسد نكاحها لان
فصلها في حقها فلا يجزئ المهر سواء قدمت الفساد او لم تقدم
لان الكبيرة في حقها صاحبة العدة لان الفرق في حقها تحصل ما رضاءها
وبجانب الصغيرة نصف المهر ثانيا ويرجع الزوج على الكبيرة اذا تعدت
الفساد ولا يجزئ نكاح الكبيرة وان طلق الصغيرة لان الامر محرم
بفعل العقد على البنت رجل تزوج صغيرة وكبيرة ثم ان الكبيرة ارضعت
مرتين جميعا والكبيرة مكرمان كان دخلها ولا شيء لها من المهر والمكرمان دخل
بها والصغيرة نصف المهر ويرجع الزوج بدعيها ان كانت تعدت الفساد
وان لم يكن دخل بها جاز نكاح الصغيرة ولا يجوز نكاح الكبيرة ابدا وان
ارضعتا اختا الكبيرة لم يفسد نكاحها وان كانا ويجوز نكاح الكبيرة وان دخل
بها وان لم يدخل ولا يجوز نكاح الصغيرة والمتفرقة عن الكبيرة ان كانت

١
 ٢
 ٣
 ٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

على ذلك فبينما لا فخر بالحرية ولكن لا يصدق الزوج في حق المرء
ان كانت معقولا بما ينشأ من الملل كما لا وان كانت غير معقولا بما ينشأ
نصف المذهب وابن كل واحد منها امرأتان صغيرة وكبيرة فامرأتان
كل واحد منهما صغيرة الآخر حرمت الصغيرتان على زوجها وان كان اللابن
من غيرهما لا يحرم وان كان لابن امرأة الاب على الاب وابن امرأة الاب من
غيره حرم الصغيرة على الابن وفرد الكبيرة وبقي كحاج الصغيرة والكبيرة
على الاب وان كان لابن امرأة الاب من الابن وابن امرأة الاب من غير
صغيرة على الاب وفرد الكبيرة وبقي كحاج الصغيرة والكبيرة على الاب
وان كان كانا لاب والابن اخوان والمسئلة بها حرمت الصغيرتان
على زوجها لان كل واحد منهما يصير زوجا بنت الاخ وان كان لابن احدهما
من زوجها وابن الاخرى من غير زوجها حرم كحاج الصغيرة المختلطة من
ابن زوجها الاخرى وان كان ابن اخ وعمر المسئلة بها يبقى كحاج امرأة ابن
الاخ لانها تصير بنت عمه وبجوز كحاج بنت العم بالنسبة فكذلك امرأتان
ورفع كحاج العمرة الصغيرة لانها صارت بنتا لابن اخيه ولا يجوز كحاج
بنت ابن الاخ وان كانا ابني عم يبقى كحاجها على والده **كتاب النكاح**
فلهذا وعسر في لفظا اتوجبا اعتق والصريح والكراية قوله صديق انت حر
انت عتيق انت مجرور وقد عرفت ان اعتقك ما انتا الاخر لا غير عتيق او لا
عد ولدي هذا مولاي **ع** ابني وهذا ابني او قال لا شدة هذه اتي هذه بنتي
بيلا عليك لا ملكك عليك حرمت من ملكي ونحوه مما لا يتوقف عليه

س

عشر الفاظ لا تقبل
العقود

لك نفسك اوقال العبد انت حريه او انك حريه انت من هذا
ول انت حريه اني بالخيار بل اني عتق في الحال عشرة الفاظ لا تقبل
من قولك انت حريه شاء الله اوقال لا يبي اوقال لا استر با بنيد
اوقال يا اخي اوقال هذا اخي لا روايت عن محمد وقولك انت على مثل ولدك
اذا الميراث العتق وقولك انت مثل الميراث لا سلطان لي عليك لا يعق واذا
العتق وكذا لك ساير كتابات الطلاق عشرة اعضاء اذا اضيف العتق
اليها يعق وخمسه عضو اذا اضاف اليها لا يعق وقوله ذكرنا في كتاب
الطلاق ثلثه اعناق لا ينفذ في الحال ولا في المال

وهو عشرة اعضاء
العتق
الطلاق
الطلاق

فاسد او لم يلد لم يعق لا ينفذ ولو فسخ العقد وهره حريه
لا ينفذ ايضا رجل تزوج امرأه على عبد وولم يلد لها لم ينفذ قبل الذوق
لم يعق الزوج لا ينفذ ولو فسخ لم ينفذ ايضا كتابا عتق
بما لا ينفذ ولو ادعى بدل الكتاب لا ينفذ ايضا استعناق ينفذ
آل ولا ينفذ في الحال جلوات وترك عبد او عبيد دين محيط
تعتا الوارث لا ينفذ فانما بيع بالدين يبطل عتقه وانما يرد العتق
يت عوا الدين او يتبع اجنبي لعتقا دينه ينفذ عتقه رجل اوصى رجل
ببد وهو يخرج عن ذلك ما لمقات الوصي والموصى لم يغيب فاعتق العتق
لا ينفذ فان قبل الوصي لم ينفذ عتقه وانما ينفذ رجل اوصى رجل
ببد على الميت دين محيط برقبته فاعتق العتق فان بيع في الدين بطل
عتقه وانما يرد العتق عن الدين ينفذ رجل اوصى العتق فانما ينفذ العتق

عقود
العتق
الطلاق

ياخذ بها انما بشر مملوك اعق المشتري احدهما الرزمة التي واغنى المالك
 احدهما بعينه لا ينفذ فان اعق المشتري هذا العبد بطل عقده وان اعق الا
 نفذ عقده مره اعق عبدا لم يخرجها من المملوك وان مات على رزمة بطل عقده
 فان لم يمت واكن نحو هذا المثل وبقي القاضى يلحقه وقد قسم القاضي ما بين
 ورثة فان رجح بعد ذلك سلكا لم يملك العبد بوجه من الوجوه نفذ رجل
 ارع عبدا في يد رجل فمضى رجل فمضى العبد منه لمدى في بيعه المذموم عليه
 فابى العبد ففوض القاضي بالقيمة على الكفيل لم يعقده الكفيل او المذموم عليه
 نظر في ذلك فان كان المصنوع هو الذي ارى قيمة في المذموم نفذ عقده وان
 اراه غير بطل في خمسة مواضع لا يضمن الحق لربك رجل باع نصف العبد
 فمضى العبد يبيع العبد للثريك ولا ضمان على القريب عند ابي حنيفة
 وكذا اذا اشترا قريبا حدهما حق نصيبه ولا ضمان عليه وكذلك اذا
 او رآه يبيع للثريك وكذلك العبد بين اثنين شهد كل واحد منهما على صاحبه
 بلحقة يبيع العبد لكل واحد منها في نصيبه موهين كانا ان حشرت
 ولا ضمان عليها عند ابي حنيفة رجح وكذا امره لدين ان يبيع احدهما
 حق الجميع ولا سعيه عليها ولا ضمان في قول ابي حنيفة رجح شراء العبد نفسه
 من لاه هذه المسئلة على المذموم بطل امر عبدا ان يشتري نفسه من مولاه
 فقال العبد لمولاه يعق نفسه بنفسه فباعه عتق العبد ويلزمه العتق ولا ضمان
 لمولاه وان قال يعق نفسه لان فباعه العبد لفلان ويلزمه العتق ولا
 يعق وان قال يعق نفسه فباعه عتق العبد ويلزمه العتق ولا ضمان لمولاه

خمسة مواضع لا يضمن
 لشريك

[illegible]

فلهذا نقر بكوننا بتميز الكتاب أو الجلد كاتب عبد البتير والكاتب يكاتبه
 فلهذا نقر بكوننا بتميز الكتاب أو الجلد كاتب عبد البتير والكاتب يكاتبه
 قال بعد ان اذنت الفافانت حر لا يقصر على المجلس والحد كمال الكتاب
 الا في سواها اياه اذها يجوز للمجلس ولا يجوز للمجلس ان يبيع الكتاب
 فان باعته مخرج اليه بوجه من الوجوه لا يجزى له على قول المال
 ولكنه لو قبل حق والتأني لومات المولى فادى الى الورقة لم يفتق والكتاب
 اذ اء المال الى الورقة يفتق والتأني لومات المولى بنفسه ذلك الشرط ولا
 والرابع لو ادى المال الى المولى وفضل من الفضل
 لفضل الكتاب والخامس لا يملك المولى مطلبة بالمال
 وفي الكتاب يملك والسادس ان لا يفتق به الكعب والسراية الى الاول
 وفي الكتاب يفتق به استخفافا والسابع لو صلح على اقل منه فادى لا يفتق
 والتاسع لو تبرع عليه انسان لا يفتق وفي الكتاب يفتق ويجوز ان يقول
 ان اذيت الى الفاقصة على المجلس احد عشر شيئا يستفيد به الكتاب بعد
 الكتابة البيع والشراء والخط بسبب البيع والشركة والمضاربة والجار
 والكتابة لا عارة والمدينة واخذ الصافه والمساومة احد عشر شيئا
 لا يملك الكتاب له الجاه في البيع والشراء والعق بعض وغير عرض والمعرض
 والجهة بعض وغير عرض والوصية والصدقة والكفالة والعق وال
 اذا اذن عبد لو استدان من مخرج ولا يزوج الاول والبنات لا استدان
 فان يملك النكاح اولا لا يفتق الكتاب بشيئين ان يكاتبه ويحيد غيره او يكاتبه

فلهذا نقر بكوننا بتميز الكتاب أو الجلد كاتب عبد البتير والكاتب يكاتبه
 فلهذا نقر بكوننا بتميز الكتاب أو الجلد كاتب عبد البتير والكاتب يكاتبه

١٠
 في كتابه

احد عشر شيئا يستفيد
 الكتاب بكونه

احد عشر شيئا لا يملكها
 الكتاب

المسألة

أو كتابة على قيمة نفسه ولم يعرف مقدارها ويرى من كتبها في الورق
انتم يفتنوا في ما في حجره ويحول الحجر واحد عند له او عند ابو يوسف
الميرزا علي خان لا يرد الى الرق وشيئا من خان فصح الكتابة بعد
موت الكتابة اذا مات وترك وفاء بكتابة او ترك ولد او ولد في
الكتابة يسي على نحو ما يريد فان كان الولد مشركي يسي على نحو ما يريد
وكنه في ذلك الكتاب حال او يرد الى الرق **المسألة**
الولد على ضربين لا علاقة وولد مولود فاما ولد العنافة فالعق عصبة
العق اذا لم يكن له عصبة من جهة النسب وولد الجارية فله ولد الجارية
زوجها بعد فان عشق الاب يولد له ولد الجارية ولد الولد الى مولد في عشق
فاما ولد المولودة ان يسل رجل على يد رجل او اسلم على يد غيره واكنه ولاء
على ان يرثه ويصل عنه فوله صحيح فان رثه ولاء وارث له فوله لمن
الولد وكنه ان يسل ولاء الى غيره ما لم يسل عنه وان عقل عنه لم يكن له
ان يحول بولادة الى غيره واكنه له من الولد الذي والاه ابو فان اسلم
ابن له كبير على يد اخر ولاء جاز وان اسلم واكنه لم ير الى العنافة ولاء من غيره
وليس لولد العنافة ان يرث الى احد **المسألة**
الايمان على نكاح او جنة معقولة وهي العقد على فعل شيء في المستقبل او ترك
في غير النكاح وهي الخلف على ثبات شيء او نفي في الماضي وهذا الكذب
فدفعه في ذلك التوبة والاستغفار في كل كفارة من غير الذنب
يرفعه وقد يكون حاله ان ينظر الى غير محسب ان يباري او صغر

وقد يكون ضياء وهو ان يلف الله ليس لعل ان عليه من عند الله تعالى
 والله لا يخلق عليه من قبل الله كان ذلك عليه وهو اللغو الذي ان جواره
 لا يواخذ الله بها صاحبها منه واربعه فقط يكون بينا وهو قوله الله
 والله بالله في الله والرحمن والرحيم وعزة الله وقدر الله وجلاله
 وعظمة الله وكبره بالله وما اشبه ذلك من صفات الذات وقال عمر بن
 وايم الله اقم او اقم بالله الحلف والحلف بالله شهاد او شهاد بالله اعرف
 او اعرف بالله على العهد وعبد الله ودمه الله وميثاقه على قدر الله
 او هو الله او يضرب او يحوي او كما في ابي من لا سلام او قال هو بري
 والقرآن او قال بري من لا سلام من المصحف او قال هو بري من المسلمين او
 قال هو بري من الله او بري من الله ورواه وكما قال ان فعلك كذا فخطب
 او عن او صور او صدق او عتق ففعلك كذا فخطب او يخرج عنه كفارة
 اليمين وهو في عمر بن الخطاب قال اذا خرج الكلام مخرج الله بان قال
 ان سقى الله من يفي فعله صور منته او على حجة من عند ذلك وان اخرج
 الكلام مخرج اليمين بان قال ان كنت مع فلان ففعل صور منته او على
 يخرج عنه كفارة اليمين وهو في عمر بن الخطاب قال ان سقى الله من يفي
 فافرح من ذلك وعشر فقط لا يكون من قول الله وعلم الله ورحمة الله
 ومخطط الله واعني الله وسلطان الله ووجه الله وحق الله قال ابو
 ووجه الله وحق الله كبره بينا وقوله النبي ما القرآن وحق القرآن وحق
 الاسلام وحق الله وحق الله والكعبة وبيت الله وامانة الله

يستوي
 يكون
 بينا

في قوله
 لا يكون
 بينا

الحكم

الحكم بغير
عشرون
عشرون
عشرون

وامانة الله اقل من ان اشارك في غمرك او اكل من ثمنك او اترك
الصلوة ان فصل كذا عشر فترت يخلق الميزان تحت فيه ولا يتغير
لكم تغير ان اكلت لا يكلم وجهه فلان فطنته فلان لمكها اكلت
لا يكون صاحب هذا الطيلسان فباعه ثم كذا وحلف لا يكلم هذا الشاب
فكلم بعد ما صار شيخا او حلف لا يكلم فلانا فكلم وهو ناز او حلف
لا يدخل دار فلان فدخل فيها بعد ان هدمت او حلف لا يدخل دار فلان
فدخل داره فوفىها باجائه او عانته او كان وقفا او حلف لا يأكل لحما
ماي لحراكل يحنث او حلف لا يأكل لحراكل من لحراكل بعد ما اكرهنا
او حلف لا يأكل من هذا الدقيق ما كل من خبز او حلف لا يأكل طبيا فاكل
بسر اذنا او حلف لا يأكل فراء وحلة فسر بهما بافاء او حلف على
ان يقطع شركة وسركه بغير ثم لم يمس او حلف لا يدخل هذا
الموضع بغير موضع فدخل منه فصر في موضع اخر فدخله
والصيدان او حلف لا يشر ببيد الزبيب فشر ببيد
لا يلبس ثوبا من غزل فلان فلبس كسا من غزل او غزل
لا يلبس من شمع فلان فلبس الثوب من شمع او شمع اخر
او بعد ما حلف لا يصط بصلوة فلان فدخل في الصلوة واحدا لا امار
فدع في اول الصلوة وكذا لك لو اردت ان يكون حلف على ان يبقى ثوبا
يخلق الحكم بغيره وتغير الحكم بغيره ما حق لا يحنث في عينه رجل حلف لا يدخل
دار فلان فانه لم يدخل بها نا او حاما او حانقا او حكا فدخلها او

الحكم بغير
عشرون
عشرون
عشرون

مسألة

لا يدخل في فحشاء ولا في نجاسة ما لم يدخلها العبدان
أو حلف لا يأكل فاكهة فأكلا عينا أو طبيا أو رافا أو حلف لا يدخل الدار
فلان فلان فيها فخرج فلان باهله من دارها ودخلها لحالها وحلف
لا يأكل السمسم فيلجها فأكلا لا يحسن إلا أن يرى لونه ويوجد عود
أو حلف لا يأكل هذا التمر فيلجها فأكلا لا يحسن إلا أن يرى لونه ويوجد عود
عبد المازن فيلج في الخمار لم يحسن عند أبي حنيفة وأبو يوسف هما الله
أو حلف لا يشرب من هذا الكؤوس فيصيب فيه في كونه آخر أو حلف لا يشرب
من هذه الخلقة فخرجهما بافأ أو حلف لا يأكل سيرا فأكلا طبيا أو حلف لا يأكل
من هذا البسر فأكلا طبيا فأكلا أو حلف لا يأكل سيرا فأكلا طبيا أو حلف لا يأكل
من هذه الخلقة فأكلا فخرجهما أو حلف لا يشرب من هذا الشراب فأكلا طبيا أو حلف لا يأكل
أو حلف لا يسكن هذه الدار فأكلا فأكلا أو حلف لا يسكن هذه الدار فأكلا
هذه الدار لا يطع نفسه في طيب أو حلف وقال واحد لا أكلك دار
أبو حنيفة فأت أحدهما ثم حلف أو حلف لا يكلم فلانا فأكلا طبيا أو حلف لا يكلم فلانا
أو حلف لا يتكلم فأكلا في الصلوة أو حلف لا يتكلم فأكلا في الصلوة أو حلف لا يتكلم فأكلا
واقعدوا به ولذلك لو أكل في صلوة الجنابة أو بعدة الصلاة أو قال العبد
أن يمسك ركعة فأت حلف في ركعة ثم حلف لا يتكلم فأكلا في ركعة ثم حلف لا يتكلم فأكلا
الأول أو قال الرجل لا يتكلم فأكلا في ركعة ثم حلف لا يتكلم فأكلا في ركعة ثم حلف لا يتكلم فأكلا
فلان أو فلان أو فلان وهو لا يصل إليه لا يحسن
أو قال الدار فأت حلف لا يتكلم فأكلا في ركعة ثم حلف لا يتكلم فأكلا في ركعة ثم حلف لا يتكلم فأكلا

ملوكا يساويها فاعقده وحلف لا يخرج امرأته الا باذن من يملكه
 اما ان زناها في الخرج فقال من يغيبها لا يكون اذنا فان اذن لها فليس
 خرجت حنت عندا جنيته ومحمد رحمه الله وحلف لا ينظر الى فلان
 فاما في المرأة وحلف لا يشري مولا فاشترى شاه او حلف لا يشترى مولا
 فاشترى زنتا او من البذر والمرفوع والاكارع لا يحنث ولو حلف
 لا يسلم السبعة فكن حق بطلت شفعة عسة حسنة يا يحنث في يمينه
 رجل حلف لا يأكل طعام فلان او حلف لا يلبس ثوبا فلان او حلف لا يركب
 دابة فلان فاستراه فلان جدي يمينه او حلف لا يكلم فلانا الا باذنه قال
 له ولم يعلم الا ان حرقه فلان وقال لامرأته لا تخرج من الدار الا باذني
 فخرجت مرة بارذنه ومرة بغير اذنه حنت في يمينه ولا بد من ان في كل مرة
 او حلف لا يسير بها فاشترى الرجل او الساء السبعة حنت واكثر ما يميننا
 ثمره وركبها لا يحنث في يمينه او حلف لا يسير طيبا اي طيب حنت واكثر
 ايده اسطفا حنت طالق فباركها وامرأة وسرحت رأسها وعقدت
 بها او ضميرها حنت في يمينه او حلف لا يكلم فلانا فاضل القرآن في غيب
 لواء وحلف لا يكلم فلانا في غير الصلوة او حلف لا يكلم اليوم وغدا
 في يومه او في العدة ان لا يكلم امرأته فجاءت لنا كل واحد فقال ان خرج
 نريد يمينها او حلف لا يد من فلان من يمينها او حلف لا يمتد فكتاب
 او قبحنا الا كتابه عسو اشياء اذا حلف ان لا يفعل فامر غيره ففعل حنت
 حلف ان لا يزوجه او لا يطأ او لا يحنث او لا يمس او لا يمس او لا يمس

أو لا يبرح عن أو لا يفرح سائدا أو لا يحذر فعله ما يشاء إذا حلف
 أن لا يفعل غيره ففعله لا يحسن رجل حلف لا يسبح ولا يسترى ولا يه
 ولا يتاجر ولا يقاتل ولا يخاصم ولا يصالح ولا يلبس من ثيابه فلا يفاه
 ففعله هذا إذا كان الحالف ممن يوجب له الأفعال بنفسه فلما إذا كان ممن
 غيره يحث في بيته إذا حلف أن لا يأكل من ثمرة هذا الشاة لا يحث في كل رعيته
 ومن الحج والاليت والدبايح ومحرمات البطن ويحث في كل سبعة منها وهو الف
 والكبد والكلى والربدة والكبريت والأعضاء ومن ثم الحلف لا يبرح
 بيتا لا يحث في ما يشاء الحمار والبقر والكنيسة والكعبة والسيح
 وسائر المساجد وهذه إذا لم يردوا الطلوع ما بيت الشعر كان فيه
 يحث وأنكر يذبحه لا يحث إذا حلف لا يفعل فلا يكذافا في الحلف في كل
 سقطت اليمن إلا في أربعة أشياء إذا حلف أن لا يفعل ولا يحذر ولا يبرح
 أو لا يكسره فهو على الحيوة والوفاء ما سعى ذلك فعل الحيوة ذكره الأما على
 شره الطابع الصغير انش الكسوة يقع على الحيوة لا بدعبارة عن تلبس ثوب
 كلام العرب إذا حلف لا يفعله لا يحذر ولا يبرح بيتا يشاء ما يشاء
 يقبل الحلف به وهو الفرض والمبنة والصدق والعارية رجل حلف لا يأكل
 فركب فلا يبرح في خمس أشياء أن يأكل أو يشرب أو يهبط أو يركب أو يركب
 أخذ أجره نفسا أو كل عام من الحالف فلا يبرح من ركب الأول حتى يركب
 كسا آخر ولا يحث بمجذبة في أن يركب طعاما أو كل الحالف أو يركب
 الطعام الحالف في كل ركب رجل حلف لا يأكل طعاما فلا يبرح من ركب

يشاء أو حلف
 لا يبرح من ركب
 الأول حتى يركب

يشاء أو حلف
 لا يبرح من ركب
 الأول حتى يركب

يشاء أو حلف
 لا يبرح من ركب
 الأول حتى يركب

يشاء أو حلف
 لا يبرح من ركب
 الأول حتى يركب

يشاء أو حلف
 لا يبرح من ركب
 الأول حتى يركب

حلف

أما أنه قد ناقض عن أقل الحيض خارج بعد ذلك الخارج عن
 الزمان أما الناقض في الزمان الذي هو أبو يوسف أو ما دون ثلاث
 أيام على ما ذكرناه في الخارج من الزمان فعلى ما ذكرناه
 عن عادتها في الأيام خارج عن عادتها في المكان أما الخارج عن
 عادتها في الأيام فهي أربعين في كل مرة خمسة أيام فزاد الدين
 على أيامها حتى جاوز الغرض فيكون استخاضة ما الخارج عن عادتها
 في المكان فعلى ما ذكرناه أن تقدم الدبر على مكان الحيض من غير
 وجوب مكان الطهر بعد مكان الحيض أو تأخر فإن تأخر يكون
 وإن تقدم فعلى ما لا يوجد ما استخاض الدبر في أيامها ما يكون
 حيضا وقبل أيامها لا يكون حيضا فالجميع يكون حيضا لا اتفاق
 أنه الدم في أيامها لا يكون حيضا وقبل أيامها لا يكون حيضا
 جمع ذلك يكون حيضا فإن حالها موقوف عند أبي حنيفة فإن
 في الشهر كما مثل أن في الشهر الأول يكون حيضا والأفلاو
 أبو يوسف رحمه الله استخاضه إلا أن محمدا لا يحكم بالانقار
 وجميع أحكام الاستخاضة أحكام الطهر إلا في شيء واحد هو
 أنما توفى لوقف كل صلاة مكتوبة عن الشافعي رحمه الله
 توفى لكل صلاة مكتوبة وعنده
 لوقف كل صلاة مكتوبة هذا
 فعلت أيامها في ثلاثين يوما وجده

أو في أيامها لا يكون حيضا
 لا يكون حيضا

العدد او ضلت بها جميعا اما اذا ضلت ايامها في العدد
فان نسبت من ايامها اوله فذكر مكان حيضها ولم تنس مكانها
وعلمت انها كانت تحيض في اول كل شهر او في وسطه او في آخره
فانما تركت الصلاة في ثلاث ايام ثم تفصل بعد ذلك الى تمام
العشرة لوقت كل صلاة ثم توفى بعد العشرة الى تمام الشهر
كل صلاة وتصوم شهر رمضان ان وافق ذلك وعشرة ايام
من شوال في العشرة لا وسطه او في آخره وعلى قول بعض الفقهاء
احد عشر يوم شوال اما اذا ضلت مكانها بان نسبت مكان
الحيض ولم تذكر مكان حيضها ولم تنس عدة ايامها وعلمت انها
كانت تحيض خمسة ايام فاما تفصل في ثلاثة ايام في اول كل شهر
توفى لوقت كل صلاة وتصل الى اخر الشهر وذلك عادة الهن
كل شهر وتصوم شهر رمضان وافق ذلك ستة ايام من
شوال وعلى قول بعض الفقهاء تصوم ثمانية ايام من شوال واما
اذا نسبت عدة الايام والمكان تفصل لوقت كل صلاة الى ان يظهر
حاطا وتصوم شهر رمضان وافق ذلك عشرة ايام من شوال واميل
ان كاطر اخر تحلل بالدم قبل خمسة عشر يوما فهو كالدم المستقر
اي حينه وادبوسف فان كانت المرأة تسد العشرة كل شهر
ولها استحاضة او كانت متصادة ورد الى ايامها وبين الحيض بالهرم
ولها الطهر عشرة ايام فصاعدا فانه ينصير بينهما وعلى قول جمهور

منسفا بعد ولا يأخذ شيئا لا بمقتضى او قال بعد بغيره لا بمقتضى
 فهو او قال بعد باء فلان فباعه بغيره او قال بعد غدا فباعه
 بعد الحد لا بمقتضى الوكيل ان يفتد مع عشرة نفر ابويها واجداد
 وان لاه واما قوله في وجته وعبد ومكاتبه ودينه وامر فلان
 عند ابي حنيفة وقال لا يجوز بيعه بغيره بغيره ومكاتبه ودينه
 وامره وبيع الوكيل البيع والعبد المان ومن غيرهما يجوز حطه
 بسبب العيب لا الوكيل الخاص لا يجوز حطه من العيب بسبب العيب وكل
 وكيل صدق في العفو كلها الا في النكاح فانه لا يصدق
 الوكيل فيها والوكيل بشر اذا اتفق فيما استرى للخل الى منزل
 الموكل كان تبرعا الا في حصة واحدة وهو ان يامر بشراء
 المصرا فان دفع اجرة الخال يلزم الموكل استحسانا خمسة اشياء يجوز
 له ان يبيع الوكيل ان يفرق في الطلاق والعاقبة بغير بدل والمفوضة
 ودينه او دينه وقضاء دينه عليه سبعة اشياء لا يجوز لاحد الوكيلين
 ان يفرق ببيع البيع والشراء والكتابة والخلق والعق بغير النكاح
 والاجارة اربعة اشياء امضاؤها الى الوكيل وقضاها الى الموكل
 حتى انه لو قبضه الوكيل لا يجوز له ان يبيع وكل من يبيع بغير الزكاة
 والدين يحيط برقبته جائز شرعا وللأمر ان يقضه ورجل وكل الموكل
 بشره بغير الزكاة جائز شرعا وللأمر ان يقضه ورجل وكل واحد
 بشره بغيره غير ان يفرق في التجارة جائز شرعا ولا يجوز قبضه

في البيع

في البيع

والأمر بقضيتي سبعا نيا. لو فعلوا الوكيل لنفسه لا يجزأ أو كل
أن يسع عينا ونفسا فغدا الوكيل لنفسه أو كانت امرأة حبلان أو
منفسه أو كل امرأة أن تنزع نفسها منها أو كل امرأة بطلا ونفسها
والصواب أن يسع في هذه الفصول الثلاثة خلاف الوكيل على العين
منفسه قال أن كل رجل حبلان بهت بعدة منفسه أو كل غيره بائنه
نفسه منفسه أو كل صاحب الطعام منحل هذا الطعام لنفسه لا يساع
لما كرهه فليكن كتاب الوديعه والعاريه والعاريه لها
على الموضع لا في تلك الأشياء التي تقضي حفظها وخطابا بالوديعه
عن مالك عند الطلب أربعة نفر يجوز للموضع دفع الوديعه اليهم لا
يضمن بثلثها الزوجه والولد والملك والابن شيان لا يوجبان
الضمان مع الخلاف إذا قال لا تدفع الى زوجتك تدفع اليها وتلف
أو قال احفظها في هذا البيت فحفظها في بيت آخر فذلك الدار يعتقد
العاريه بأربعة عشر نفقا بقوله أحذرتك هذا العبد سمعتك هذه
الجارية سمعتك هذه الأرض رأيك كفى معك سكنى أعرتك
هذه الدار أسكنك هذه الدار حياقي ولعقبك في كل عارته في كل
هبة عارته فذلك على هذه الدابة أو ضحك هذه الثوب تلبس يوما
أو ضحك هذه الدار سكنها سنة عارته الأرض على وجهين أحدهما
أن يعيد رهنه عشر سنين على أن يبني فيها جازية العارته وله أن يخرجها
قبل الوقت ويلزمه قيمة البناء وإن تركه إلى انقضاء المدد فله الاستيفاء

المتبحر في معرفة ما في النسخ من كتب الفقه والعلوم
والمنازلان يخرجون ما في النسخ من كتب الفقه والعلوم
فردوا الأرض على صاحبها وأن شاء الله وأعطاه قيمة البناء بمقتضى
الشرط في العارية لأنه لا يملك الأرض إلا بالشرط لأجل أن لا يملك في العارية
والعليل في ذلك متى شاءوا كما في شرط العنان وغيره متى قال
العارية أمانة ولا يضمن إلا في الحالين الجائزة عن المكان العلوي
والنسخ عند الطلب كتاب الحصة

من اجاز الحببة لسانه لا يجاب والقبول والقبض فان قبض في
القبض من اجاز وان قبض في قبض من اجاز من اجاز لا يجوز
انما عشر ثمانية يقطع بحق الرجوع اذا كان الموهوب له ذارح محرمة
او كان زوجة او كان زوجا او عوضا وقال معاوية عن ابن مسعود
ان بداعها او جزاعها او كفارة عنها او في مقابلتها او اذا حباها
او خربت من ذلك او اذا فيها نزوية متصلة بان كان عبدا صغيرا فكبد
او مهر ولا فسخ او كان رضائيا فيها او كان ثوبا فاحاطا به
صبغين يدقهما ويغير عن حاله بان كانت خطبة فطهرها او دقها
فخرج او سويقا فلتها بيمين او كان لبنا فاتخذ من لبن او سمن او اظفا
او كانت جارية فعلمها القرآن والكتابة والسطر تسعة اشياء لا يقطع
بالحق الرجوع اذا زاد دق قسمة او ولد له الموهوبت يرجع في الامر
فمن له لها امرت السخرة يرجع في البحر ومن له امر او كان ثوبا

مجلس
دعای از این مکتوب مشایخ و علماء
طبیعت من ارجع

فقطعه وأحيطوا مكان دار فندم ثيابها أو ذهباً بن عمدة أو في
مرض أو شدة فمات فله من ثلث الحج فينا أو ذهباً لا فيه ولا جنو
عبداء يرجع في الجنو أو استحق العوض يرجع في الحبثا واستحققت
الحبة يرجع في العوض أربعة نفر بمحنة قبضهم الحبة للبيبر الادي الآخر
والكولي والجنو إذا كان البيبر في جوع يريته أو الصوالح أو قبضه
بنفسه عشرة أسبايع من جوار الحبة تقصص ملح أو دق في حبة
أو دهن في سمير أو شجرة في أرض أو حنظل في بطن أو لبن في فزع أو
في ناة أو ثمر في رؤس أو لاجار أو زرع في أرض قبل الحصد أو أن كان
قد حصده جازوا أن يطن الحنظل أو عصر السمير على جازوا أن يأخذ
التمر النجوي ولها اليد جازت الحبة أو قسم السباع أو على جازوا أن ينفذ
الحبة باني وعين لفظاً بقوله وحيت ويخت أو أعطيت أو طمنا
هذا الطعام وجعلت لك هذا الثوب وأعزتك هذا الشيء وجعلت لك
على هذه الدابة إذا نوى به الحبثي أو لك عري أو لك عري تسكنها
هذا الثوب لك تلبس هذه الدار لك تسكنها هذه الدابة لا تركبها
وحبك هذا العبد في جوتك خلقتك هذا الشيء حيالك عبيد
لك حبة لك وأحببت عبيد هذا العلان ما رى حبة لفلان
أعزتك ما رى هذه حياتك خلقتك ما رى حياتك تصدق بها عليك
حيالك ما رى هذه لك فخذ كلها حبة إذا حصل القرض عقيب
والذي جاز للمع في حبة أو لم يمتد بعد وفاة والد المملوك

الحبة
عشر أسبايع من جوار
الحبة

كتاب الوقف

باب الوقف
الوقف هو ما وقف عليه من أموال أو عتق من رقبة أو غيرها من الحقوق
فلما وقف على الرجوع فيها الرجوع لا يكون إلا بقضاء أو الرضا أو هبة
بشرط العوض وتعتبر فيها جميعا القابض وأما حصول القابض فيها صح
فصار في حكم البيع يرد خيار الردية وخيار العيب ويجوز فيها السقعة
عقدان كغيره من العقود فيقول في العقد هبة لدين ولد يورثه لزيد
حقان الدين يورثه أو يورثه من قبله المورث له حقان المورث
الوقف للهبة خمسة والعقد لا يصح من غير قبض الهبة والصدقة
والزمن والكسب كتاب الوقف
سواء كان الوقف على شيء أو على شخص أو على جهة
أو على جهة فيقول في الوقف وقف دار على كذا أو جعل
أخر للمساكين قال أبو يوسف بن زكريا رحمه الله
الوقف لا يورث إلى ذكركم في جهة حتى جان وإن لم يسمه
قال محمد بن زكريا لا يورث ملكه حتى يلقى جهة حتى لا ينفق
من بنى سقاية للمساكين أو ما يسكنه بناء السبل أو ما يطعم الجائدين أو أرضا
مقبرة للسليق أو ما يبنى مسجد المصلين لا يورث ملكه حتى يحكم به حكمه
غيره بل يورثه من ملكه وإذا كان الموقوف عليه فأنما أصله في ملكه
عند أبي حنيفة مع كذا ذكره أبو يوسف عند أبي حنيفة في
الصلوة فيد بحاجته والصواب أن لا يورثه عند أبي حنيفة والصواب

كتاب الوقف
الوقف هو ما وقف عليه من أموال أو عتق من رقبة أو غيرها من الحقوق
فلما وقف على الرجوع فيها الرجوع لا يكون إلا بقضاء أو الرضا أو هبة
بشرط العوض وتعتبر فيها جميعا القابض وأما حصول القابض فيها صح
فصار في حكم البيع يرد خيار الردية وخيار العيب ويجوز فيها السقعة
عقدان كغيره من العقود فيقول في العقد هبة لدين ولد يورثه لزيد
حقان الدين يورثه أو يورثه من قبله المورث له حقان المورث
الوقف للهبة خمسة والعقد لا يصح من غير قبض الهبة والصدقة
والزمن والكسب كتاب الوقف
سواء كان الوقف على شيء أو على شخص أو على جهة
أو على جهة فيقول في الوقف وقف دار على كذا أو جعل
أخر للمساكين قال أبو يوسف بن زكريا رحمه الله
الوقف لا يورث إلى ذكركم في جهة حتى جان وإن لم يسمه
قال محمد بن زكريا لا يورث ملكه حتى يلقى جهة حتى لا ينفق
من بنى سقاية للمساكين أو ما يسكنه بناء السبل أو ما يطعم الجائدين أو أرضا
مقبرة للسليق أو ما يبنى مسجد المصلين لا يورث ملكه حتى يحكم به حكمه
غيره بل يورثه من ملكه وإذا كان الموقوف عليه فأنما أصله في ملكه
عند أبي حنيفة مع كذا ذكره أبو يوسف عند أبي حنيفة في
الصلوة فيد بحاجته والصواب أن لا يورثه عند أبي حنيفة والصواب

عند أبي حنيفة ان كان ليس بغير لصيق ربة بمكافاة قال ابو يوسف
يزول ملكه عن الجميع بقوله قال محمد بن ابي اسحق النخعي انما هو السقاية
وسكنوا المكان والرباط ودفعوا اليه في القبة وعلى فيه سلمة الملك
والواقف جعله الوقف لنفسه وجعل الولاية لنفسه في الارض
الموات لا يتفق به على الارض لا تقطع المائنة او تخليها لما عليه وما
استبد ذلك ما يمنع من الرقة فما كان عاريا لا ملك عليه وان كان
ملوكا في دار الاسلام لا يعرف لما لا يبيع وهو بعيد من الرقة وهو
بحال الدولة قضا انسان في اقصى اقطار فضا على جميع الصوت فيه فهو
يملك بملكه اياه ان لا يلزم باحيائه وملكه اياه باحيائه وضرب
الحراج عليه اذا كان سقيته فانها لا تهاجر من ارضها ولا يجرها اليه من
اخذها الا اماره رخصها الى غيره ولا يجوز لغيره ما قرب من الرقة
من اهل الرقة ومطرح الحصاد من غير خبز في بنية خلد بها
فان كان للمعاطن غيرها ارجوز من اعداؤا كان للتاسع في تونرها
وان كان غنيا فغيرها ثلثا من ذراع من ارضه ان يخرج في جربها من
ومكانه في ارض غيره فليس له جرب عند أبي حنيفة الا ان يقيم
البينة على ذلك السنة لصاحب الارض وقاله السنة قد لم يسي
عليها ويلق عليها الجند كتاب الكعالة والحوالة
الكعالة على من يملكه بالنفس كعالة بلال فالكعالة بالنفس
جائز والمعتق بها احصا الكعالة عنده فان كان المكفول عند غائب

[illegible]

رجلا باراء الذين عند قاضي الى الطالب بدل الصحاح بكسرة او بفتح
 يرجع المأمور على الامر على ادى عننا او قال ارفع الى فلان عني او
 قال اقبض عني يرجع المأمور على الامر على ادى عندنا او قال انعد
 فلا تاعبه الفدية فقد جازى يرجع بدلى الامر ولو قال ارفع
 الى فلان الفدية فقد جازى او قال اقبض فلانا الفدية فقد جازى
 عني فذهب لا يرجع بدلى الامر على ادى من رجح ابنه الصغير مرة فقبضها
 في حجة جازى وان اراد لا يرجع بدلى الابن فان مات قبل الاداء ففي
 بالخيار ان شاء من اخذت من رجح وان شاء من اخذت من المركة فان
 اخذت من المركة حسب اخذت من نصيب الابن فان فضل من ذلك من نصيب
 يسترق منها وان كان من الابن مرض موت لا يجوز ولا يجوز الكفالة
 باحال مجهولة بان كذا المالك الوفاة والمصاري والديار والديور
 والمكرهان وعقيد المصاري وهو اليهودي ولا يجوز الى وقت عبودية
 الزوج او الى ان يعطى التسعة اشياء لا تنفع الكفالة بها بل هو ايجي
 والعوارى واموال المشتركة ويكسب عن البائع وبلا اجماع ولا يجوز
 بعينها وبالبضع وبدل الكفاية وبالسعاية التي يجب على مقتضى البعض
 فهو كالكتابة عند ابن خنيس مع والتجديد والقول ويجعل هو اجماع
 ولا يجوز تطبيق البراءة والكفالة بالسبوط ولا تنفع الكفالة لا تقبل الكفالة
 في الجلس الا في فصل واحد وهو ان يقول المريض لورثة اقبلوا عني
 بما على من الدين كقولوا عند مع غيبة الغائب جازى ببراءة الكفيل مسلمة

مكرر
 عشر اشياء لا تنفع
 الكفالة بها

بآراء الاصيل بآراء الاصيل بآراء الاصيل ولا
 يترك الاصيل بآراء الاصيل بآراء الاصيل ولا
 او تصدق به عليه اوقات فخرنا الكفيل وانا بآراء الاصيل
 بآراء الاصيل بآراء الاصيل بآراء الاصيل ولا
 ارجعنا ساء لا يوجب الرجوع على الملك باعزم الحق رجل اشري
 عبدا فابق فاستحقه رجل فخرم فتمت لا يرجع باضن على السابغ
 بل يرجع عليه باليمن والعبد المشري ورجل غصب عبدا فابق فاستحقه
 رجل وخرم الخاضعة فالعبد له بالقيمة ولا يرجع باضن على المقتض
 سند ورجل وجب عبدا فابق فاستحقه رجل فخرم الموهوب له
 قيمة فالعبد له بالقيمة ولا يرجع باضن على الواهب باضن على العبد
 ارجعنا ساء يوجب الرجوع على المالك باعزم الحق رجل اودي
 عبدا فابق العبد فاستحقه رجل فخرم فتمت لا يرجع على المودع بما
 والعبد المودع رجل من عبدا فابق فاستحقه رجل فخرم فتمت لا يرجع
 به على الراهن والعبد الراهن ادى عبدا في يد رجل فغنم رجل فغنم
 العبد بآراء الاصيل فابق العبد وخرم الكفيل فتمت لا يرجع على الكفيل
 وان كانت الكفيلة بغير امر لا يرجع باضن والعبد له رجل ارجع عبدا
 فابق فاستحقه رجل فخرم فتمت لا يرجع على المودع باضن والعبد
 المودع رجل ارجع عبدا فابق فاستحقه رجل فخرم فتمت لا يرجع على المودع
 واذا كانت الموهبة بغير الدين ولا يرجع المنة

مملوك
 جواز الكفالة
 مملوك

الا بئس الاشياء بوقت الحلال عليه فلهذا
 ولا ينبغي له وان فلسفيا قاضي في حال حيوة عند
 وان طالب الحلال عليه الجبل على الاله والذوق قال الجبل اكلت
 بدني لم عليك لم يقبل قوله وكان عليه مثل الدين وان طالب الجبل
 الحلال له ما احالوه قال في اكلتك ليقضني وقال الحلال له
 بل اكلني فبدني لم عليك فالفول قول الجبل فيكم السفايح وهو في
 استفاد بها المرفق من خطر الطريق **كتاب الاقرار**
 احد وحمو لفظا يكون انرا عند المطالبة رجل قال لرجل ان لي
 عليك الف درهم فقال نعم او قال غدا اعطيكها او قال لا اعطيكها
 او قال سا اعطيكها او قال سوف اعطيكها اليوم او قال لا اعطيكها
 ابدا او قال لا اعطيكها او قال انقدما او قال اني انزلها لك
 او قال اخذها او قال انقدما او قال اني انزلها لك او قال اني انزلها لك
 غدا فخرتها او قال لم اقبل بعد او قال من يقضيها او قال ليس عندي
 اليوم او قال ليس علي اليوم او قال ليس علي اليوم او قال لا
 انزلها اليوم او قال لا ياخذها مني اليوم او قال لا تعجل بها او قال
 ابطئ فيها او قال اخرها او قال نفسي فيها او قال اكره ان تقاض او
 قال قد اعيتنيها او قال لم تنفق بها او قال اني تنفق فيها او قال
 لا اتفقها او قال حتى يدخل على مالي او قال حتى يقدري على او قال
 احل شرعي او قال صاحني على شيء او قال اضنها لك او قال حسبنا

ومنه او ما يستدري
 بانه انظر في طريق

...أما قال وجهها لي وقال تصدقت به على أو ...
أو قال زيد وجوها أو قال لم يضربني ليجرد ذلك أو قال ...
عبدى فقال نعم أو قال أعزك رابق هذه قال نعم أو قال استخرج رابق
هذه فقال نعم كذلك لو قال لا خير عليك الف درهم فقال المذموم عليه
غيره بر واحد ربيع فهو قران منه وكذلك لو قال عندى خرجه
من قران بلال وكذلك لو قال احسن اتقوا فهو قران ولو قال
كرامة يكون قراناً ولو قال أصبر لا يكون قراناً فان قال المأخضمانه
فلا أعرفا يكون قراناً مأخضمانه أو قال اهل غرك بعلى أو استغنى
برجل من أمتها لك يكون قراناً استغنى فقط يكون قراناً غير
مطالبة أو قال كتبت لك حكما بيدى بالف درهم لو قال لرجل الخبير
فلا أنا ان لم على الف درهم أو قال اعلم وابسته أو قال للمدانة
استهان لم على الف درهم أو قال لرجل الخبير فلا أنا ان لم عليك الف
درهم فقال نعم أو اعلم وابسته أو قال استهان لم على الف درهم
يكون قراناً قوله وجدت في كتابي ان فلان على الف درهم أو قال
وجدت في دفتر حسابي أو قال وجدت بخطي أو قال كتبت بيدى
أو قال ولا أسهد فلان على الف درهم أو قال لا أسهد على فلان
ان لم على الف درهم أو قال فلان على سعى فلا تخبر ان لم على الف
درهم أو قال لا تقل لمد أو قال فلان على سعى فلا تخبر ان لم على
الف درهم متداكاً يكون مائة اذا قال فلان عندى مائة

مشرقة الف درهم

مستند الف درهم

در هر دو قال له على الفدر هم وديعة او قبل ما تدر هم ولو
الفدر هم على او كذا في حق او في صدوق الفدر هم انسان يكون
بالسنة نحو كذا فلا تنفع الى الفدر هم او قال له في يدى الفدر هم
ولو قال له على يدى الفدر هم يكون او كذا بل فى يدى الفدر هم على يدى
ولو قال عندى الفدر هم وديعة او فرض او بضاعة قرض
يكون او كذا بل فى الفدا طيب صدق فيها اذا قال او قضيتى الفدا لكن
لم تدفع الى او اسحق الفدا او عطيتى الفدا ولكن لم تدفع الى او بعد
الفاط لا يصدق فيها اذا قال قبضت منك الفدا او اخذت منك الفدا
لكن لم تدفعني ذهب او لو قال دفعته الى الفدا او قال نقدتني الفدا
لكن لم قبلها لا يصدق ويلزم الفدا حتى الفدا طين من فيها زمان
اذا قال الفدا على او كذا او كذا او قال له كذا او قال له كذا
مع او كذا او قال له كذا او كذا او قال له كذا او قبل او كذا او كذا
قبل او كذا او قال له كذا او كذا او قال له كذا او كذا او كذا
او قال له كذا او كذا او كذا او كذا او كذا او كذا او كذا او كذا
يلزم فيها او كذا او كذا او قال له على او كذا او قال له كذا او كذا
او قال له كذا او كذا او كذا او كذا او كذا او كذا او كذا او كذا
ولو قال له على او كذا او كذا او كذا او كذا او كذا او كذا او كذا او كذا
يلزمه او كذا او كذا او كذا او كذا او كذا او كذا او كذا او كذا او كذا
او كذا او كذا او كذا او كذا او كذا او كذا او كذا او كذا او كذا او كذا

در حرام لانما قال لا قليل لهما الكثرة طائفة من
قال عنت من الحفظ او السمع وفتننا ما در هر يصدق ذكره في
الحارة في قوله قال له على عشرة وثوب يلزم ثوب واحد والقول
فولم في العشرة وكذلك لو قال على عشرة وثوبان ولو قال له على عشرة
ونكته او اقبل من عشرة ونكته انما باب الرجوع عن الاقرار
رجل قال هذه اخوتي الرضاع او اقبل من ثوبان يترقبها
وقال او تمت او اخطأت او نسيت وبعد قسالة في ذلك جاز له
ان يترقبها ولو ثبت على القول الاول يترقبها فرق بينهما وكذلك
المرأة اذا اقرت انها حواضر الرضاع او اقبل منها او اقبلها ثم قالت
او تمت او اخطأت او نسيت ولو ثبت على قولها الاول يترقبها
بفرق بينهما وان اقر بها الرجل يرجع يشهد شاهدان على صدق
مقاله لا يجوز انما حواضر او كان يترقبها فرق بينهما ولو اقرت رجلا
وقال او تمتا يجوز النكاح واقرار الزوج بعد انها امدت الرضاع
او اخطأت او نسيت قال بعد ذلك او تمت لا يبطل النكاح استساقا
والفقهاء على ذلك رجل قال لعبد هذا ابني اقر هذا ابني وقال
لجارية هذه بنتي او قال او تمت لا يسمع رجوعه ويترقبه
قال له زوجته هذه امي او بنتي او اختي والنسب ثم قال او تمت لا يسمع
رجوعه ويترقبها نسبا حروفا لا يبطل النكاح ولو ثبت على
ذلك الزوج ويحرمه وقد النسب فرق بينهما وان كانت مجهول النسب

وسلها بولد المثل في قبيلتها وان صدقت الملة يرت كل واحد منهما
من الاخر ولو اقر اجنوبا لم يرتقيا لا يسطرا الاقرار وكل من اقر لا يشترط
بشيء في حق المقر لم يرد في المقر لنفسه جازا لا في خصلة واحدة وهي ان
يكون مبيع صوفي يدي رجل فقال هذا ابن عدي او قال ابن فلان
الغائب وكذا المقر لم يرد في المقر لنفسه لا تسحق ولا تثبت نسبته
عند ابي حنيفة مرجع وكل من اقر رجل بحق في حق المقر لم يرجع اليه
تصدية بطل اقراره لم يترك ذنبه ولا يستحق برجوعه شيئا الا في
خصلة واحدة وهو ان يقر رجل بانذ مملوك لفلان وهو مجهول
النسب وكذا بطلان مخرج الى تصديقه يصدق ويكون غيره
ولو صدق المقر على انكار مخرج المقر الى تصديقه لا يستحق
برجوعه شيئا سبعة اشياء لا يصدق المدي في دعوته اذا باع عبده
بيضا فاسكاه وطلبه لم يرد له البائع فقال المشتري بعتني
فلان لم يصدق ويؤثر برده على البائع الا ان يصدق المشتري
في الاقرار في يأخذ البائع القيمة عبدا ماله من رجل من رجل
فجاء صاحبه ليأخذه بلفظ فقال المشتري قد بعتني فلان لم يصدق
ويأخذ صاحبه بالتمسك ان جاء المقر وصدق في اقراره وأخذ
بالتمسك فقال المالك لقد بعتني من الماني بالتمسك ان ثبت وان ثبت
فدفع وعبد جوف جانيته فجاء المجني عليه فطالب المولى بجانيته فقال
قد بعتني فلان لم يصدق ويقال للمولاه ان يصدق بجانيته او لا فان

فأقرعوا القمار بالبيع وصدقه في أقراع واخذ العبد
من الجانية فزجج حو على البائع وهو المرقع فمتان كان باعرا
وهو لم يحل بالجانية وعبد أذن من تحت دين جاء الغراء ليعصم
في الدين فقال له حواء قد كنت بعته ففلازم لي المصدق ويباع في
دينه فان جاء المشتري لاسبيل له على العبد مشى الكرامة اذ قال
للبئع قد كنت بعته ففلازم لي طلبك التسعة لم يصدق وكان
للبئع لذه فان جاء المشتري لاسبيل له على الكرامة لم يبع
لرجل وملك اليه ثم اراد الرجوع فقال له الموصوب له قد بعته ففلازم
الغائب لم يصدق ويقضي بفسخ الهبة فان جاء المشتري وصدقه
فأقرعوا كان لمان ياخذ العبد الواجب ولا شيء للمواهب الموهوب
سبعة مواضع سكوت الرجل لكن أقرا بالبر فإذا باعته فكن أو أجور
أو هندا أو خالجي عليه أو تزوج بواو عبده جلا أو صدقه بدينه
فكن عند الإيجاب والقبول لا أدعي الحرية بعد ذلك لا يسع دعواه
ولو أقر بكيال أو من غير تزوج ومن لم يصدق القمار في الصفقة
الآن في لئسا أسباة أذا قال لعلان على الغدر من غير شئنا على من
قرض فقال هو زني فأنه حرة لا يصدق ولا يلزم الجهاد
وكذلك أن وصل ذلك بأقرعوا وقال أبو يوسف ومحمد صدق

سید مومن سکونت رحل
فیہا کیوں تیرا
بارق

معنی از خوف و بے خبری

والتواضع والافتقار الى الله تعالى
والتواضع للناس وكونه خيرا
والتواضع للناس وكونه خيرا
والتواضع للناس وكونه خيرا

انجمن

قد صار أو أقر بفقد من ثم قال وفي كاسه لا يصدق عند
 جميعهم بل أو فصل فإن أو لم يخلو فله الحق والفقر أو أو
 سيف فله الضل والجف والملايل وإن أو لم يخلو فله العبدان أو الكسوف
باب أقرار المريض تله من غناه المريض خاص
 غناه الصحة إذا اشترى شيئا في مرضه أو استقرض أو من وجع أو له به
 سلبا أو عتقا فمريض المريض يصدق في حق غناه الصحة والعروة إذا
 أقر باستيفاء دين وجب على المترخي في حال الصحة أو أقر باستيفاء دين
 وجب في حالته المرض بدلا عما ليس كالوإن كان بدلا عما هو الصدق
 في حقه العروة ولا يصدق في حق غناه الصحة أو أقر باستيفاء ما هو المنة
 في يد داره أو أقر لا مائة بدلين صدق فيما بينه وبين من سلبها ويقدم
 على الذي أقر به في مرضه خمسة من الأقرار لا يتحقق المرض إذا أقر
 لو أنه بدلين أو أقر باستيفاء الدين من داره أو أقر باستيفاء من
 مضمون عليه ما أقر باستيفاء دين وهو كونه لا بد أو أقر باستيفاء كسابة
 عبد كاتبه في مرضه جاز أقراره في حق المثل والجمع أنه لو كان
 الدين في الصحة وأقراره بالاستيفاء في المرض جاز أن تنحل الأمانة
 لا يجوز في الحال وينفذ في المال إذا أقر له من بدلين ثم جاءه مرضه
 ثم أتاه عتقا أو عتقا بدلين ثم أتاه مرضه ثم أتاه عتقا أو عتقا
 لا يجوز في الحال ولا ينفذ في المال وإن تبدل حال المقر لم يضر أو لا بد
 بدلين وهو عبد ثم صار حرا ثم أتاه المرض أو أقر له من بدلين ثم

مضمون على المريض
 من المريض

مضمون على المريض
 أو مضمون على المريض

مضمون على المريض
 أو مضمون على المريض

فطلقها طلاقا باينا من غير علة او علة باينة
او اقرار الخيد ولذا بنى فوات المدة على ما بين
نهر اذا اقر باسب وولده من غير علة او علة باينة
الا ان اقر بها اذا اقرت باسبها او زوجها او ولدها ولا يجوز اقرارها
بولاها الا ان يصدقها الزوج او يصدقها القابلة على ولادتها
وفراقها اذا خولعها لا يصدق في حق النكاح ولكن ان لم يكن له
طريق يفتق المقتضى له **باب الاستثناء**
سبعة اشياء اذا استثنى في بطنها صح الشرط ودخل الاستثناء
في المستثنى اذا اقر جارية رجل لا ما في بطنها او اصدق بجارية في
نكاح امرأته لا ما في بطنها او حاله على جارية لا ما في بطنها الى آخر
او اوصى بجارية واستثنى في بطنها او صالح في نكاحه او اوصى بجارية
واستثنى ولدها الاول او جارية لا ما في بطنها كذا ذكر
وقهير انه اذا اوصى بجارية واستثنى في بطنها ولها اليد
حامل الشرط باطلاق اليمين مع ما في بطنها بحصة خمسة اشياء يبطل
فيها الشرط والاستثناء جميعا رجل بلغ جارية واستثنى في بطنها
او اقر دارا او ارض بجارية واستثنى في بطنها او صالح دعواه
على جارية واستثنى في بطنها او اقام اليمنية على جارية واستثنى
ما في بطنها فان قال له على ما ندره لا دين له او لا قصدين
حظته لزمه ما ندره لا دين له او قصدا لقصدين ولو قال هو

جوز في نكاحه
بهم
بهم

محرم في بطنها
واستثناء

اهل الدار لان الابناء وما لا يبيع الاستثناء للقرن الدار والبلد
 وقال باء هذه الدار والعصاة فلا يفرقوا قال وقال
 غصبت فولا عند الاستثناء عشرة فلفظ عشرة وقال
 لفلان على الف درهم الاستثناء كل درهم لافان مائة درهم
 تحايته درهم وقال لفلان على الف درهم لافان مائة درهم
 درهم كما يلزمه مائة وخمسون كما ذكر في رواية ابي حفص انه
 يلزمه مائة درهم وقال لفلان على الف الف درهم
 لفلان الف وقال على الف استغفر الله امانة لفلان الف
 ومائة درهم فوضعت لفلان جميعا ومائة مائة في اصطبل لفلان
 الدابة خاصة وقال غصبت لفلان مائة درهم جميعا وكذلك
 لو قال على يوب في يوب وقال لفلان على الف درهم عشرة درهم
 عشرة درهم عند ابي يعقوب وقال لا يلزم عشرة وقال لفلان
 على الف درهم فخر او خسر لفلان الف درهم في قضيه
كتاب الشركة الشركة على ضربين كشركة عقود
 وشركة امدان كشركة الاملاكان بين رجلين او ثلثة او اربعة
 ولا يجوز لاجنبا ان يتصرف في نصيب الاخر الا بامر وكل واحد منهما
 في نصيب الاخرى كما لا يجزى فاما كشركة العقود فهي على اربعة اقسام
 مفادصة وثمان وشركة الصانع وشركة الوجوه فاما المفادصة
 فهي شركتان الرجلان فيسويان في مالهما وتصرفهما ودينهما فيتحوز

التوضيح بالتحقيق في الشركة
 الشركة على ضربين كشركة عقود
 كشركة امدان كشركة الاملاكان
 كشركة الصانع كشركة الوجوه
 كشركة المفادصة كشركة الثمانية
 كشركة العشرة كشركة الخمسة
 كشركة الثلاثة كشركة الاثنين
 كشركة الواحد كشركة الواحد

التي تحت التركة وخطا المالكين في التركة انما هو الخطا
 في امره سواء من البيع وجاهل او ما ان يودع ويدفع المال مضامير
 ويوكل في الصرف فيه ويدع في المال والبيع يدمانة وامانة الشركة الصار
 فالخاطا والصباغان يشتركان على ان يتقبلا الاعمال ويكون الكسب
 بينهما فيجوز ذلك ويتقبل كل واحد منهما العمل بل يوزن
 شركه فان عمل احدهما في آخره فالكسب بينهما اصفان واما شركة الوجوه
 فهي ان يشتركت كلان ولا مال لهما على ان يستريا بوجوهها ويبيع
 ويقتضى الشركة على ذلك وكل واحد منهما وكيل الاخر فيا يشترط ان شرط
 ان يكون المشتري بينهما نصفين والبيع كذلك ولا يجوز ان يتفاداه فيه
 وان شرط ان يكون المشتري بينهما اقل من النصف كذلك ولا يقتضي الشركة
 في تلك الاشياء في الاحتياط الاصطبار والاستفتاء واحطاب
 احدهما او اصطاره فقطرة في الاستفتاء اذا كان لاحد ما بعد
 والاخر له وبتة على استقيا والكسب بينهما لا يقتضي الشركة والكسب
 للذي استقى وعليه جرم مثل الراوية انما هو صاحب البخل وان كان
 صاحب الراوية يخلد الجرم مثل البخل وكل شركة فاسدة فالبيع بينهما
 على قدر المال ويطلب شرط النفاذ فيه ويطلب الشركة بالبيعة
 انما بالوقوف والرتبة مع الحقوق والحجر والجنون المطبق
 كتاب المضاربة المضاربة عقد على الشركة بالامن
 او بالشركة واخصر المال الذي هو الشركة فيه وشرطها ان يكون

ما لا يمنع الشركة فيه
 والاشياء

ان يكون النسخ بينهما مائة الف مائة او نصفها او ربعها حتى لو شرط
 لرب المال والمضارب مائة درهم من النسخ والباقي للأخر لم يجز
 وسقط المضاربة بثلاثة الفا اذا قال اخذ هذا المال فاضربه
 او مضاربه او عامله على ان يكون النسخ بينهما كذا وكذا ولا ينفذ
 العقد الا بدفع المال المبدى ولا بد لرب المال فيه وتخصيصه في
 خمسة اشياء اذا خسر به كان والربان والنوع والجنس ومن
 ما باع منه عشرة اشياء لا يملكها المضارب وان قال اعمل في هذا
 برأيتك على الاراضى والاستدانة للمضاربة وان لا تأخذ السعاج
 ولا تشترى الا بغيرنا الناس في ماله ولا يعتق وقال المضاربة
 ولا يكتب ولا يدبر ولا يتولد ولا يزوج الا عشرة اشياء
 يملكها المولى يقول اعمل برأيتك ان يورثك المولى ويضع ويغير شيئا
 البتة ليحفظ فيه مال المضاربة ويبيع بالقدح والسيوف وكل بيع
 ما اشترى وبشر ما جاز له ان يشتري ويأذن لعبد المضاربة في الفكاك
 ويملك كذا اشياء اذا قال اعمل فبرأيتك ان يخلط بما اقرضه بغيري
 فيه ويدفعه مضاربة واذا دفعه مضاربة بغيري اذن سري للمال
 المضمين بالدفع ولا ينفذ المضارب للماني حتى يرضى فان راع ضمن
 المضارب الا قال له مال او ان كان اذن له ان يورث الماني فدهمه
 مضاربة بالكلية فان كان رب المال قال له على ان مائة الف الله تعالى

وان كان قال على ان الله تعالى بينا نصفان للمضارب الكتاب
السنن وبقية من المال وبقية المضارب والاول نصفان في ان كان قال
على ان الله تعالى بينا نصفان في المال والآخر نصفان في نصفه فللثاني
نصف الربح ولرب المال نصفه ولا شيء للاول وان شرط المضارب الثاني
على الربح فللثاني نصف الربح ولرب المال نصفه وبقية الربح للثاني
مقدار سدس الربح من الدار واختلفا في النوع والمقدار الذي شرط
فلقول قول رب المال انما اختلفا في عموم الامر خصوصه في مقدار رأس
المال فلقول قول المضارب وان امر بثلثه الطعام على ان الحظفة
والدقيق ستة نفر يكون في المال المضاربة لا يجزى سوى وسرير العنان
والمفاوضة والعبد المادون والكاتب اربعة اشياء لا يجوز للمضارب
ان يشتري بها دار محرم من رب المال او دار محرم منه والمحرمات من
ولد وراثته والمحرمات من رب المال ان كان في المال بيع وان كان في
المال من بيع جائز لانه يبتاع دار محرم منه وعرفه من ان يبيع الجوز
المضاربة بغير اشياء بالدين والعروض والكيل والخرق ونحو ذلك
والفضة وغير ذلك مما يتغير في العقود ونقص المضارب في الدار امر
يعالج به وان سافر به ليعمل فيه فنقصه في مال المضاربة اربعة اشياء
ينقصها عقد المضاربة الموت والحرق مع الزلزلة والجور والجور المطبق
ولو غلر ولم يعمل به المضارب جائز فانه وان علم به بالمال عرض
جائز لانه يبيعها بعد الزلزلة ولا يشتري بمثلها آخر كتاب الشفعة

السفعة واجبة لمنعه من خلط في نفس البيع من خلط في البيع
وهو الشرب والطريق للخلط في الشرب والطريق للسفعة
في الرقبة مع الخلط في نفس البيع وأن السفعة للشفيع في الطريق أن
بالمطالبة والسفعة تجب بعد العقد وتنفذ بالمطالبة لا بهاد ومثلث
بالأخذ إذا سلمها المشتري أو حكم أحكم وسطه الطالب فيسند في محله
على المطالبة ثم ينصرف منه فيسند على البائع أن كان البيع فيه أو على
البائع أو عند العقار فإذا فصل ذلك استغرقت سفعة فلا يبطل
بالتخلف قال محمد إن أخذ الدعوى والأخذ منه بطلت سفعة وأن
في يد البائع بخاصة السفيع ولكن لا تسع بينة السفيع إلا بحضور
نفسه في العقد بسند ويقضى السفعة على البائع ويجعل العمد عليه
وأن كان اشتراها حال لا يقضى بالسفعة حتى يحضر الثمن ولو وجد له
يؤمّن ولو لم يكن وأن أحضر الثمن لا يبطل السفعة وأن كان الثمن موقوفاً
فإن جعل الثمن وقوله بدأ ويصحب حتى يحل لأجل أن اشتراها
بغير أخذها السفيع بقيمة وإن اشتراها بكيال أو وزن أو نحوه
بملكه وأن باع عقاراً بعقار أخذ السفيع كل واحد منها بقيمة الآخر
فإن ابتاعها بدينار ثم دفعها ليدفع باعده يأخذ بالدينار والسفعة
واجبة في العقار فإن كانت مالا يقسم كالرجوع والمطالبة لا سفعة
في عشرة أشياء في عقار قوم في الدار يرفع عليها أو تخالطها
بما لا يصلح الباعن من العمد أو يقضى عليها عبداً أو

بالاشكال او بغيره الى الوكيل بدار وفي العزم والسفر قد
 عنينا بطلان البعثة اذا صالح وسقطت على عرض اخذ او اذا السبق
 او يسهل في المجلس الذي يبيع به ولا يسهل على المتبايعين ولا على اعدائهم
 او على الدرك على البيع او استلهمه المشتري او استوصاه او استوصاه
 او استأجره او استورعه او استوصاه او استلهمه ان يصدق به عليه
 او سلمه قبل العلم بالبيع ثم علمه او نكث بعد العلم به او كفاه ثم
 اركان المتوقلا فانظر حلول الاجل لم يطلب او بلغ السبق فيبيع
 به قبل ان يقضى له البعثة او وجب له ان يبيع به قبل ان يقضى له
 خمسة اشياء يرتد بها البيع في حق المشتري ولا يرتد في حق البيع اذا رده
 المشتري بالبيع بخيار الرؤية او خيار الشرط او بالاقالة او انكر المشتري
 الشراء وانسل البعثة ثم ردها المشتري بخيار الشرط او بخيار الرؤية
 او بغير قضاء القاض فلا تسقط البعثة للمبيع وان ردها بغير قضاء
 القاض او تقايلا العقد فلا تسقط البعثة وان ردها بغير البيع بغير الدار
 بالقدرة من قبله ظهر انها بيعت بخمسائة درهم او بكذا او بكذا
 غير نفوس على البعثة وان ظهر انها بيعت بغير خمسة الف او بغير خمسة الف
 او بدنانير قيمتها الف بطلت البعثة وان اخبرنا ببيع خمسة الف
 او بغيره فلا يفسد شرط البيع بدراعه العبد او غيره فهو على البعثة
 وان اشترى اربعة مائة درهم ولفقها بها جارا باخذها بالبعثة فان قال
 اخذها لفرق باعها او المشتري لم يكن له ذلك الا ان يأخذ الجميع او

مطلق
 عن شرط بطلان البعثة

في شرط الرجوع الى المشتري
 المستثنى ولا يرتد
 في حق البيع

او يترك الجميع في يد المدينين لا ايا جاور او يبعث
الشيء لا يكون الرجل فيها مفر من السقعة والقسمة واستلا جارة
الابن واستلا الجارة المشركين بياض جوارها بالسقعة
لوقاسم في يدها او غرس في يده لا يرجع اليه والقيصر
على الرجوع والمصري ببيعة البناء والحرس وكذلك الابن لا يرجع على
الابن ببيعة الولد ولا الشريك ببيعة الولد **كتاب الجوار**
الاجارة عقد على المنافع بعوض وسواء جوارها لشيء لا يكون
وعمل معلوم وبدك معلوم واجارة ان يكون في البيع جارة ان يكون في
في الاجارة والمنافع تصير معلومة ببلد أو أشياء ببلد أو استجار الدور
للمسكن في الارض للزراعة فيصح العقد على مدة معلومة أي مدة كانت
ومدة تصير معلومة بالتسمية في العقد كمن استأجر ثوبا على ان يصعد
أو ثوبا ليجعله استأجر ثوبا ليجعل عليها مقدار معلوم أو يركبها في
معلوم ومدة تصير معلومة بالتحديد والاشارة كمن استأجر رجلا
لينقله إلى الطائف أو ما استجار الدور والمواثيق المسكن فيجوز ان
لم يثبت ما يعمل فيه ولا يعرفها كل شيء إلا بالاشارة أعمال الجوار القصار
والطمان واما استجار الارض للزراعة فلا يحد من المدة بل يرجع فيها
او يقول على ان يزرع ما شاء واما استجار الدور للركوب للمال
فلان اطلاق الركوب جاز لان يركبها أو يركبها وكذلك لو استأجر ثوبا
للمسكن فاعلم ان قال على ان يركبها فلا يجوز ان يركبها فلا

لو قيل لو غيره فعبثا لا بد ان يكون القيد كان ضامنا والاجر
 على من يجر اجرة شرا او اجرة خاص والمثلان كالمقار والعتاق واليتام
 يستحق الاجر بعد الشايع في يده امانته والاجر الخاص ان يستاجر حولا
 من المجرى وما يرى غنم وليس لمان يسافر بها الا ان يسير طرزا لغيره
 تلف بعد لا ضامن عليه وان استاجر دارا فله اجر يطالب به باجره كما لو
 الا ان بين حقا الاستحقاق في العقد وان استاجر معبرا الى مكة
 فله اجر ان يطالب به باجره كل رحلة وان استاجر لبا ان استحق الاجر
 اذا اقام عند اخيه في حرفة وقال لا يستحق الميراث من عشرين اشياء
 لا يجوز الاستجارة عليه الحج والعرف والافان والافان والافان
 والكفا والنوع واجارة المشايخ في النقص واستجارة دار يمكن دار
 اخرى واستجارة عبد بخدمة عبد اخر واستجارة المار والاجر والاجر
 والقضا واستجارة الاجار بسط عليها ثياب او امرى في راس
 الاجار استاجر الاجار بغير الثمن عليها او استاجر لها ان يجره لذكر
 حطة بدع ووقفه في وقت ذلك وان استجر في راس في راسه وان
 تلك الارض من معلومة ليدرك النزع فيها اجرة عشرة اشياء ينسخ بها
 الاجارة مودعا وما وفر الموقوف عليه وجعاف الماء عن الضبعة
 وانقطاع الماء عن النزع وهو والاجر بن عبد لا يمكن قضاءه الا ان
 ثمنه اجره وانفاد الملك منه الى غيره والارهاق مع الحق والجر والارض
 والجر والافلاس بياننا ان اكثرى بلا يخرج من كفاي الابد

في استجارة المار والاجر
 في استجارة المار والاجر
 في استجارة المار والاجر

او الابل وبدا المكارى من اسفل واستاجر مكانا في السور بغير
فذهب من المذفا فلان **كتاب الزراعة**
قال ابو حنيفة ربح الزراعة باطلاة بالنصف والنصف والربيع
وقال المذخر ربحه جازية على من معلومة وان كان الخراج شائعا بينها وهي
على ربحها وجب اذا كانت الارض والبقر والبذر لواحد والاعمال للآخر
جازية المزارعة وان كان البقر والبذر لواحد والارض لآخر جازية
المزارعة وان كان البقر والبذر والاعمال لواحد والارض لآخر جازية المزارعة
وان كانت الارض والبذر والاعمال والبقر لآخر جازية فان كانت
الارض والبقر والاعمال والبذر لآخر لا يجوز وكذلك ان كانت
الارض والبقر والاعمال والبذر لآخر لا يجوز فان كانت المزارعة
فالحاج على السطر فان لم يخرج الارض شافلا للعامل واذكر
منه في المزارعة فالحاج لصاحب الارض ان كان البذر في قبض صاحب الارض
والعامل اجره لا يزاد على مقدار ما سطر له في الخارج عند ابو يوسف رحمه الله
وقال محمد بن جرير بن العلاء ما يبلغه فاعلى البذر في قبض العامل فله صاحب
الارض اجره منها بالعاما بالبحر والخراج للعاما وان عقدت المزارعة
فاستخ صاحب البذر من العمل لم يجز عليه وان استخلفا في بيع على العاقل ونفذ
الزراعة عليها على قدر جهدهما واجر الحصاد والدفاع والدياس والتدبير
عليها بالخصر فان سطره في المزارعة على العامل فله المزارعة

بجانب

حذيفة والرفاع ومحمود والتدنية والسيار وكري لانها واصلاح
 المساهة وتبقى الارض وعما ترها غسنة الخيط اذا سطر على صاحب الارض
 لا تقصد المزارعة ان تترك الارض ويسبقها ويكرى لانها وتصلح المساهة
 وتخصدها **كتاب اللقيط** اللقيط من مقتضى
 على بيت المال وهو على رين الملقط ويبنى نسبته ان ارعاه الا ان يكون
 احدهما ان كوال الملقط زيبا فالنقط في بلاد المسلمين في قولهم
 قراهم ثبت نسبته اذا ارعاه ويكون على الا ان كان النقط في اهل
 الذمة او في سعة او كنيسة فيخند كان زيبا او النقط امره وادعته
 نسبة لا يثبت النسب منها الا انها اذا ارعاه ابناء من جملهم
 وصديقها الرجل فيكون ابناءه ولا يجوز للملقط تزويج اللقيط ولا التمر
 في اليد ولكن يجوز له ان يقبل له الهبة ويسلم في صنعة ويوجع وادعته
 بعد الاستدوار عليه فهو للقيط **كتاب النقط**

ثم شيا او شيا على
 من جملهم او من جملهم
 في الارض

قراهم

النقط من ان يوصف في
 النقط تاما من ان اسند الملقط ان يخذها ليحفظها لصاحبها
 فان كان اقل من عشرة دراهم عرفها اياها وان كانت عشرة فصاعدا
 عرفها حولا ودرى الحسن بن زياد بن جعفر ربح انه قال في اللقطة
 ان كانت ثلثة دراهم او نحوها عرفها حولا وان كانت عشرة او نحوها
 عرفها اسم وان كانت ثلثة او نحوها عرفها جمعا وعشرة اياها وان
 درهما او نحوها عرفها بواو وان كانت عمة تصدق بها كنانا وان عرفها
 حولا فليخص صاحبها تصدق بها فاذا جاء صاحبها فليخيار ان يشاء

النقط من ان يوصف في
 النقط تاما من ان اسند الملقط ان يخذها ليحفظها لصاحبها
 فان كان اقل من عشرة دراهم عرفها اياها وان كانت عشرة فصاعدا
 عرفها حولا ودرى الحسن بن زياد بن جعفر ربح انه قال في اللقطة
 ان كانت ثلثة دراهم او نحوها عرفها حولا وان كانت عشرة او نحوها
 عرفها اسم وان كانت ثلثة او نحوها عرفها جمعا وعشرة اياها وان
 درهما او نحوها عرفها بواو وان كانت عمة تصدق بها كنانا وان عرفها
 حولا فليخص صاحبها تصدق بها فاذا جاء صاحبها فليخيار ان يشاء

ان شاء امضى الصدقة وان لم يشأ لم ينفق فان كل المنفق فقيها
 جاز صرنا الى نفسه والى زوجته والى ابنته والى ابيه اذا كانوا فقرا
 وان كانوا اغنياء لا ينفقها ويصدقها على غيره ويجوز الانفاق
 في الابن البكر الغنم والبق عليها بغير الحلكة وهو يتزوج وان
 كان اعم كان ديناً على صاحبها الا ان يتغرق المفقدة قيمتها
 ليبصر ان يحفظ ثمنها والاصوب لانفاق عليها ويكون ديناً على صاحبها
كتاب الغصب الغصب لا يتحقق الا في المنقولات
 عند ابي حنيفة وان يرفع من الاخر والغاصب حرام لغيره يورس
 غصبه كيكلا او موزون او معدود كما يجوز المسلم فيه بذلك ضمن
 سكره وان انقطع عن ايدى الناس ولا يوجد سكره في بلد ضمن قيمته
 يوم الخصومة عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف يوم الغصب وعند محمد
 يوم الاقطاع كذلك اشياء يوجب الخيانة المالك في الغصب انما
 آتية فصد او غصب درهم صحاحا فان كسرت عنده فالمالك بالخيار
 ان شاء اخذها ولا يقر عليه وان شاء ضمنه قيمته سكر ذلك الا اناء
 والدرهم والاربع جارية فارتدت عنده خير لم يقرها خطأ فالمالك
 بالخيار ان يقر الغاصب قيمتها وان شاء ضمن عاقلة يوم القتل فملك منين
 وان شاء اطلق خمسة آلاف درهم وينقص منها عشرة دراهم وان
 باع جارية بعد ان زادت في يد اخيه فان المالك بالخيار
 ان شاء من الثمن قيمتها يوم القبض وان شاء ضمن اربع قيمتها

ليس له ان يخيار
 المالك في الغصب

يوم الغصب

بسم الله الرحمن الرحيم

بوجع الغضب لو اراد المالك ان يبيع الغاصب قيمتها يوم البيع المتأخر
ليس له ذلك عند ابو حنيفة ربح خالدا ان غصب عصير افشاء
عنده خلافا لما لاك بالخيار ان شاء اخذ المثل لا ان شاء
تركه وضمنه من ذلك العصيل ويجوز ان انقطع البيع
قيمة يوم الاختصاص عند ابو حنيفة او غصب يوبا فصبغ بصفه فاما لاك
بالخيار ان شاء اخذ وضمنه قيمة البصغ وان شاء تركه وضمنه قيمته
او غصب يوبا فله ان يبيع فاما لاك بالخيار ان شاء اخذ وضمنه ما زاد
السعر فيه وان شاء تركه وضمنه من يوم فقهه او غصبه فله ان يبيع فاما لاك
بالخيار ان شاء اخذ قيمتها وطمها اليه وان شاء ضمنه بقصاها او غصب
عينا فعليه ان اخذ المالك قيمة يوم بيع الغضب بقول الغاصب ثم العاين
فان المالك بالخيار ان شاء اخذ الضمان وان شاء اخذ العين ورت
العوض او غصبه فما قبله رها فخذ من اخضا وهو يدركه رتب
فان المالك بالخيار ان شاء تركها حتى يثبت ثم يقول اقلع زرعتك
وان شاء اعطاه ما زاد البذر فيقول الارض وليس فيها بذر ويحق
وفيها بذر او حد مائة حرك قيمة الباء ما تدركه وقيمة القضي
للمرور بها فاما لاك بالخيار ان شاء ضمنه ثلث درهم وصال القضي
للها وروايت ضمنه ثلثين ولا شيء للها وروايت القضي او غصب غلاما
قيمة ضمنه ثلثه فضاء فصار يابا وحى الخفاف فاما لاك بالخيار
ان شاء ضمنه خمسة اذني وخصاه وترك الغلام وروايت اخذ